



الجلسة العامة ٢٥

الأربعاء، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري (فنلندا)

ناميبيا، على المقدرة الفذة التي أدار بها الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

وبصورة ماثلة، أنني على أميننا العام السيد كوفي عنان، لرؤيته الثاقبة وبُعد نظره والكفاءة التي ما زال يضطلع بها بولايته.

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة أولا

لمعالي السيد موني كابتان، وزير خارجية ليبريا.

ويواجه هذه الدورة التحدي المتمثل في تحديد كيفية تصدي المجتمع الدولي لمسألتي السلام والتنمية الأساسيتين. إذ تقع على عاتقها مهمة المساعدة في اتقاء الصراعات داخل الدول وفيما بينها وعلى الصعيد الإقليمي، فضلا عن كفالة أخذنا بنهج متوازنة غير انتقائية إزاء حلّها. أضف إلى ذلك أنها يجب أن تنظر في كيفية جعل الهيكل المالي الدولي الحالي أكثر إنصافا. فعلى الرغم من العائدات التي كثر التبشير بأنها آتية مع العولمة، لا تزال البلدان النامية ترزخ تحت أعباء الديون المتصاعدة، والممارسات التجارية المجحفة، والمساعدة الإنمائية الرسمية المتناقصة، وسوء نُظم تقديم الخدمات الصحية، والقصور في تدفقات الموارد. ومن الضرورات الملحة التي لا ينبغي إغفالها أثناء مداواتنا تهيئة بيئة أفضل للتفاعل العالمي، الوعي باحتياجات البلدان النامية.

السيد كابتان (ليبريا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني

أن أشارك في هذه الدورة التاريخية نيابة عن صاحب الفخامة السيد تشارلز غانكاوي تايلور، رئيس جمهورية ليبريا.

ومن دواعي سروري أن أهنئكم، يا سيدي، على

انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين. ويسلم وفدي بما ينطوي عليه هذا التكليف الهام من حنكة دبلوماسية فائقة وحكمة جديدة بالتقدير تتمتعون بها. ونحن لذلك واثقون من نجاح الجمعية، ونؤكد لكم التعاون الكامل من جانب الوفد الليبري.

وأغتتم هذه الفرصة أيضا للإشادة بسلفكم في

الرئاسة، أخي وزميلي السيد ثيو - بن غوريراب، ممثل

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

أسفر عن حقائق واقعة جديدة تجعل ذلك الترتيب القديم يفتقر إلى الواقعية والتبرير، ويفتقر بالتأكيد إلى المقبولية.

ويلزم أن يُنظر بعين الاعتبار إلى ظروف الواقع السياسي والاقتصادي والأمني القائمة. ومن نافلة القول إن استخدام حق النقض في مجلس الأمن هو أحد المجالات التي تقلق ليبريا، فقد ثبت أنه استخدم في بعض المناسبات بشكل يتعارض مع الأهداف النبيلة الواردة في الميثاق.

وليبريا مهمة بتحقيق السلام والعدالة والتنمية والتقدم الاقتصادي لشعبها، ولن تمتنع عن إبداء رأيها بشأن المسائل ذات الأهمية الحيوية لجميع الأمم، والتي لا يقل حقاها في الكلام شأنًا عن غيرها.

ونظرا لأن ليبريا تدرك أن السلام يمكن ترجمته إلى مناخ مستدام للتنمية، فقد واصلت العمل ضمن إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بغية إقرار السلام كحقيقة واقعة في منطقتنا دون الإقليمية. وقد أسعد الحظ ليبريا، في هذا الصدد، بأن تضطلع بالولاية التي أسندها إلى الرئيس تشارلز غانكاوي تابلور زملاؤه رؤساء دول الجماعة، في أبوجا في أيار/مايو ٢٠٠٠.

وتمشيا مع المشاورات التي جرت بين رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ورئيس منظمة الوحدة الأفريقية، ورئيس نيجيريا، ورئيس غامبيا، والتي استضافها رئيس ليبريا في منروفيا في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٠، عيّنت القيادة العليا للجبهة المتحدة الثورية، في رسالة موجهة إلى رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، قائدا جديدا ومفاوضا باسمها. وهكذا عُزل العريف فوداي سانكوه من عملية السلام في سيراليون. وبالإضافة إلى ذلك، أبدت قيادة الجبهة المتحدة الثورية الجديدة، استعدادها خطيا لقبول وقف لإطلاق النار، والعودة إلى المواقع التي كانت تحتلها لدى التوقيع على اتفاق لومي في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٩، والموافقة

وقد ثبت أن مقاصد الميثاق ومبادئه لها قيمة باقية على مر السنين. وتجدد ليبريا اليوم، كما فعلت في الماضي، التزامها بما جاء في هذا الصك. ولا تزال الآلية التي نشأت عنه تشكل إطارا لا غنى عنه من أجل تحقيق علاقات دولية أفضل. ولكن الدول الأعضاء لا يمكن أن تستمر في دعمها للأمم المتحدة بالكلمات فقط، ويتعين عليها أن تتحاشى اللجوء إلى حيلة استغلالها سعيا لتحقيق أهداف وطنية ضيقة تسيء بصفة منتظمة إلى الآخرين.

وسوف يقاس أداء الأمم المتحدة في مطلع هذه الألفية أساسا بقدرتها على تعزيز وحماية القيم العالمية التي أيدها مؤتمر قمة الألفية منذ أسابيع قليلة والمتمثلة في الحرية والعدالة والتضامن والتسامح واجتناب العنف واحترام الطبيعة والمسؤولية المشتركة. وتعزم ليبريا أن تكون جزءا من هذه العملية.

وثمة جوانب للأمم المتحدة يلزمها الاهتمام والتحسين بصفة مستمرة. وقد تكلمت ليبريا وغيرها من الدول الأعضاء عن ضرورة معالجة بعض التوعك الهيكلي والمؤسسي الذي ما فتئ يقوض فعالية المنظمة. وكما أكدت في بياني أمام مؤتمر قمة الألفية، يجب علينا أولا أن نستعرض التمثيل غير العادل لسكان العالم كما يظهر في الهيكل الحالي لمجلس الأمن؛ وثانيا، أن نستعرض عمليات صنع القرار غير الديمقراطية في مجلس الأمن؛ وثالثا، أن نستعرض الانتهاكات المتواصلة لميثاق الأمم المتحدة التي يرتكبها الكبار والأغنياء والأقوياء، بدون حساب.

والواقع أنه لدى إنشاء المنظمة، أُسندت إلى خمس دول مسؤولية الإشراف على العالم بأسره. وكانت الظروف السائدة تبرر هذا التكليف، وارتأت ليبريا، وهي من الدول الموقّعة على الميثاق، أن هذا الترتيب مقبول. بيد أن الزمن قد

يتماشى مع القوانين القائمة؛ واستحداث عملية تتسم بالشفافية، وذلك بمساعدة خبراء من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وقد اتخذت حكومتنا في أعقاب الحرب الأهلية في ليبيريا عدة تدابير لتوطيد دعائم السلام والأمن في منطقتنا دون الإقليمية، وخاصة بالنظر إلى أن عددا كبيرا من المقاتلين السابقين الساخطين لجأوا إلى البلدان المجاورة. وقامت حكومة ليبيريا طوعا، وبمساعدة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة، بتدمير ما يزيد عن ١٢ ٠٠٠ من الأسلحة الصغيرة وأكثر من ٣ ملايين طلقة ذخيرة. كما وقّعت حكومة ليبيريا على بروتوكول الوقف الاختياري لتجارة وتصنيع الأسلحة الصغيرة في غرب أفريقيا.

وبالرغم من هذه التدابير، ومن الحظر المححف المفروض على تصدير الأسلحة إلى ليبيريا في الوقت الحالي، فقد هاجم المتمرّدون المسلحون ليبيريا من غينيا المجاورة للمرة الثالثة. وقد أخطرت هذه الجمعية ومجلس الأمن ومنظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالانتهاكات المتكررة لسلامة أراضي ليبيريا من جانب المتمردين المسلحين القادمين من منطقة الحدود مع غينيا وسيراليون. ومع أن هذه الاعتداءات لا يعلن عنها عادة ولا يندد بها، فقد وقعت إغارة من جانب غينيا في نيسان/أبريل ١٩٩٩، وأعقبتها إغارة أخرى في شهر آب/أغسطس من نفس السنة.

وإن ثالث وأحدث هجوم جار الآن ينبثق من غينيا وتسبب في خسائر في الأرواح والممتلكات وفي تشريد عدد كبير من السكان.

وقد فوجئنا بالكميات الكبيرة من الأسلحة والذخائر الجديدة، التي يستخدمها المتسللون من غينيا وبآثار

على أن تنشر في مواقع الجبهة قوة تابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ضمن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والمضي في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وقد دعت ليبيريا بالاشتراك مع غيرها من الدول الأعضاء في الجماعة، القيادة الجديدة للجبهة المتحدة الثورية إلى إظهار حُسن نواياها بإعادة جميع الأسلحة والذخائر والمعدات التي استولت عليها إلى بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وأفيد بأن بعض ناقلات الجنود المدرعة قد أعيدت إلى البعثة، غير أنه يجب علينا مواصلة الإصرار على إعادةّها بالكامل.

وتود ليبيريا أن تغتنم هذه الفرصة للتنديد من جديد باحتجاز الجبهة لبعض أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة، بوصفه عملا كان من شأنه تحدي جهودنا المتضافرة لكفالة الأمن الجماعي وتقويضها. وبالمثل، فإن الهجمات التي شنت مؤخرا على موظفي الأمم المتحدة في تيمور الشرقية وفي ماسنتا، في غينيا، غير مقبولة وتبرر اتخاذ إجراءات جماعية من قِبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لشن أي هجمات في المستقبل على موظفي الأمم المتحدة. ويجب أن نوجه رسالة واضحة لا لبس فيها إلى كل المجموعات بأن شعوب العالم يعتمزون تقديم الحماية الكافية للأفراد المنتدبين للقيام بمهام محددة لأغراض الأمم المتحدة ونيابة عنها، سواء كان ذلك في مجال حفظ السلام أو في الاضطلاع بالخدمات الإنسانية الأخرى.

وقد أعربت حكومة ليبيريا عن تأييدها لقرار مجلس الأمن ١٣٠٦ (٢٠٠٠)، الذي يطالب بوضع حد لتهديب الماس من سيراليون. وكدليل على هذا، التزمت حكومتي بالقيام بعدة مبادرات، منها إصدار قانون يجرم تصدير الماس غير الموثق أو غير المصحوب بشهادة؛ وإنفاذ التشريع الذي يفرض على بنك ليبيريا المركزي إصدار شهادات منشأ، بما

وتظل ليبريا على التزامها بالسعي إلى السلام والاستقرار في الوطن وفي المنطقة دون الإقليمية، وهي بهذا ستناضل بإصرار من أجل الرقي الاجتماعي الاقتصادي لشعبها وشعوب المنطقة دون الإقليمية في إطار معاهدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وقد جددت في كلمتي في العام الماضي طلب حكومتي بأن يرفع مجلس الأمن الخطر على السلاح المفروض على ليبريا قبل ثماني سنوات أي في عام ١٩٩٢. وعرضت الأسباب الداعمة لهذا الطلب والتي من أهمها الواجب الدستوري لحماية الحدود الإقليمية لليبريا وحماية جميع الأفراد الموجودين هنالك، وخاصة في ضوء تكرار توغل المنشقين المسلح في ليبريا القادمين من غينيا. ومرة أخرى في مطلع تموز/يوليه ٢٠٠٠ حدث توغل آخر للمنشقين في ليبريا من البلد نفسه بهدف إعلان ألا هو الإطاحة بحكومة الرئيس تشارلز غانكاوي تايلور المنتخبة بصورة شرعية وفي الوقت الذي أتكلم فيه هنا ثمة حرب مستمرة بين القوات الحكومية والمنشقين.

وعلى الرغم من عدم استجابة مجلس الأمن للطلبات المتكررة برفع الخطر على الأسلحة، فإننا نعرض هذه المسألة ثانية على هذه الهيئة للنظر فيها بصورة عاجلة.

وتفرض علينا الحالة الأمنية الراهنة في ليبريا ومنطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، أن نطالب برفع هذه القيود حتى تتمكن ليبريا من حيازة وسائل حماية مواطنيها وغيرهم الموجودين داخل الحدود الإقليمية للبلد، فضلا عن الحفاظ على بيئة مستقرة. ومن ناحية أخرى فإن استمرار وجود خطر على الأسلحة ضد ليبريا في خضم العدوان المسلح المتكرر إنما هو انتهاك لحقنا الأصلي في الدفاع عن النفس بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ولو عجزت الأمم

الصراعات المسلحة الجارية والمناطق الساخنة المحتملة في منطقتنا دون الإقليمية.

وقد توقفت العملية التي تقودها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لإعادة نحو ٣٢ ٠٠٠ لاجئ إلى ليبريا، نتيجة للغزو المسلحة، والواقع أن ليبريا شريك مؤثر في سلام وأمن المنطقة دون الإقليمية، وخاصة في إنهاء تجارة الأسلحة غير المشروعة في غرب أفريقيا.

إن حرمة الحدود بين ليبريا وغينيا وسيراليون تظل قضية حرجة. فنحن نطالب مرة أخرى بوجود عناصر رصد تابعين للأمم المتحدة على هذه الحدود لمراقبة جميع نقاط عبور حركة السيارات. ونسلم بالتكاليف الهائلة لوجود قوة شرطة على طول الحدود ونقترح الاستفادة من وضع خدمة متعددة المجالات محمولة جوا لاكتشاف أي تحركات غير عادية أيا كان نوعها على طول الحدود. وقد تثبت فائدة معلومات المخابرات التي جمعت من المنطقة للبلدان الثلاثة والمجتمع الدولي عموما. وتكلفة هذه الخدمة معقولة ويمكن أن يكتب فيها المجتمع الدولي.

وتود حكومة ليبريا أن تعرض على هذه الجمعية سوء معاملة اللاجئين الليبريين والسيراليونيين في غينيا التي تحرص عليها خطبة ألقاها رئيس غينيا، الجنرال لانسانا كونتي في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وأكدها منظمة مراقبة حقوق الإنسان. لقد تعرض اللاجئون للاعتقال والضرب بل وتعرض بعضهم للاغتصاب.

وتأتي هذه الأعمال انتهاكا للاتفاقيات الدولية، ونحن نناشد المجتمع الدولي أن يطالب السلطات الغينية باحترام وحماية كل اللاجئين الذين يعيشون في أراضيها. أما الاعتداء على غينيا الذي يستحق الإدانة فليس عذرا للمعاملة اللاإنسانية التي يلقاها اللاجئون الأبرياء.

أهلية. ونود أن نذكر أن هذا المسلك الإقصائي يقرب من فرض جزاءات اقتصادية على ليبريا وشعبها.

ومع ذلك فمهما قدمنا من تبريرات ثمة سكان في ليبريا يعانون من ويلات سبع سنوات من الحرب الأهلية: مستضعفين من الأطفال والنساء والمسنين، ممن يستحقون المساعدة الإنسانية بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية؛ فهم أناس لا يهتمون كثيرا بسياسة آلية سمسرة القوة الذين يسبغون على أنفسهم حق تقرير السلوك المقبول في النظام السياسي الدولي. ويمكنني أن أضيف أن الليبريين ليسوا شخوصا آلية.

وبصفتنا شعبا ذا سيادة فإننا نطالب بحقنا الذي لا ينازع في أن نمارس الدور القيادي في تقرير مصيرنا، ولا سيما حق ملكية برامجنا الإنمائية. فنحن جزء أساسي من الأسرة البشرية نبض باحتياجات وتطلعات طيبة وكرامة. ونرغب أيضا في جني فوائد التنمية المرتكزة على البشر والتي يتطوق إليها إعلان الألفية.

وفي هذه الفترة المحفوفة بالمخاطر، في حياتنا الوطنية ييدي الليبريون مرونة غير عادية ويناضلون بلا هوادة من أجل إعادة بناء حياتهم. وما نشده من المجتمع الدولي هو تعاطفه وتفهمه الإنساني لدى تقديمه المساعدة الضرورية التي تمكن الليبريين من التمتع بحقوق الإنسان الأساسية في الغذاء والأمن والسلام. والمهم أننا نتمني فوائد مماثلة لجيراننا ولغيرهم خارج منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

وفي أعقاب النجاح في الاحتفال بمؤتمر قمة الألفية الذي عزز تصميمنا الجماعي على تحسين إدارة الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين، يبدو من الناحية الأدبية أنه من غير المناسب أن يظل سكان تايوان وعددهم ٢٣ مليون نسمة محرومين من حق المشاركة في الأمم المتحدة.

المتحدة عن منح ليبريا حق الدفاع عن النفس لتعين على الأمم المتحدة أن توفر الأمن والدفاع عن ليبريا.

ونحن نرى أن استمرار الاعتداءات على ليبريا مدفوع ومشجع بالعلم أن قوات المنشقين تستفيد من وجود الحظر على الأسلحة المفروض على ليبريا، فتصبح ليبريا ضعيفة أمام هذه الهجمات الشرسة والشنيعة على أهلها وشعبها من المنشقين خارج البلد.

كما أن الحظر على الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن لم يقوض قدرة ليبريا على الدفاع عن نفسها ويضر بها فحسب بل إنه حرم جامعاتنا من الحصول على المواد الكيميائية المختبرية اللازمة لها، وحرم صناعاتنا من المتفجرات الضرورية للتعددين والمهاجرين. ومن ثم يستمر الأثر الهدام للحظر على الأسلحة ليلحق الضرر بنظامنا التعليمي وباقتصادنا على حد سواء.

وفي بيئة ما بعد الصراع هذه أصبحت الحاجة ماسة إلى بناء الثقة وتعزيز قدرة المؤسسات الحكومية كإدارات الصحة والتعليم والزراعة والجهاز الأمني، وكلها حيوية لتوفير الاحتياجات الأساسية لليبريين. نحن فيهم المقاتلين السابقين.

وصدرت تعهدات بتحقيق هذا الهدف في باريس في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. ومع ذلك لم تتدفق سوى معونات قليلة لمواصلة برامج التعمير التي وضعتها حكومتنا.

ورغم تأكيدات المجتمع الدولي فإن الطريق إلى المساعدة الدولية هو النجاح في عملية التجريد من السلاح التي يلها إجراء انتخابات حرة ونزيهة يواصل مجتمع المانحين الدوليين اتباع سياسة فض اشتباك عقابية.

وعملا بهذه السياسة أصبحت بالضرورة كل الطرق المعروفة للحصول على المساعدة مكبلية باشتراطات غير عملية يصعب استيفاؤها حتى في البلدان التي لم تشهد حربا

على مستوى القمة، يفضل أن تكون بلد نام في عام ٢٠٠٢ لإعادة تقييم تنفيذ المقرر الذي تم التوصل إليه في جدول أعمال القرن ٢١ في مؤتمر ريو في عام ١٩٩٢.

ومن بين العقبان الكثيرة التي تعترض التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا، الفقر وسوء نظم تقديم الخدمات الصحية، والحروب داخل الأقاليم والصراعات المدنية. ومن المعروف تماما أن ثمة علاقة بين الحرب والصراعات المدنية وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز فجائحة الفيروس/الإيدز تستهدف وتدمر مواردنا البشرية التي هي أساس تميّنا الاجتماعية الاقتصادية. وتبين سجلات الأمم المتحدة أن معدل انتشار الفيروس/الإيدز يرتفع في البلدان التي تنكب بحرب أو صراع مدني، ويعزى ذلك إلى تحركات السكان. ولذا ينبغي ألا نتجاهل أن البلدان تحتاج بعد انتهاء الصراع إلى اهتمام خاص لمكافحة المرض.

وانتشار الفيروس/الإيدز في أفريقيا هو المسؤول عن ارتفاع معدل الوفيات بين الشباب والبالغين ممن تتراوح أعمارهم بين ١٠ أعوام و ٢٤ عاما وبين ٢٥ عاما و ٤٥ عاما على التوالي.

ونهيّب بوكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والشركاء الآخرين في برامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لمساعدة ليريا على الحصول على مبلغ ٦,٥ مليون دولار الذي تحتاج إليه لمنع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتسيطر عليه.

وريشما يتم ذلك، وفيما يتصل بالفريق العامل التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التي أنشأها مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير من هذا العام للنظر في العلاقة بين الحرب والتراعات المدنية وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أود أن أعلن أن وفدي يؤيد الأهداف المحددة

إن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦) ينكر على الشعب التايواني حق المشاركة في أنشطة الأمم المتحدة، ويتناقض مع مبدأ العالمية في ميثاق الأمم المتحدة. فكيف يقع هذا الظلم في عهد يتزايد فيه التفاعل العالمي والترابط الاقتصادي والتحول السياسي ونشر مبادئ الديمقراطية والتقارب؟

ومع السجل الذي لا ينكر لجمهورية الصين وخبرتها في مجال الديمقراطية التي أثبتتها الانتخاب الأخير للرئيس شين شوي بيان، واحترامها لحقوق الإنسان، وقوتها الاقتصادية الناتجة عن قبولها لاقتصاد السوق، وطاقة شعبها وخياله وشجاعته، والإنجازات التكنولوجية والصفات الإنسانية في كل أنحاء العالم؛ من الذي يستطيع التشكيك في أهميتها الكبيرة؟

وتؤكد ليريا بشدة مطالبها بقبول جمهورية الصين في هذه المنظمة العالمية. ونحن نرى أن بوسع جمهورية الصين أن تسهم بصورة هامة في خدمة مصالح أسرة الأمم المتحدة.

ولقد شهد العالم إنجازا هاما في مجال العلم والتكنولوجيا أدى إلى سرعة التصنيع وتحسين مستويات معيشة البشر. وعلى الرغم من أن المكاسب في مجال العلم والتكنولوجيا أدت إلى تطوير أدوية جديدة ومعارف علمية أخرى، فهي تشكل أيضا تهديدا للبيئة ولبقاء البشر. فسرعة التصنيع والاكتشافات العلمية تؤثر تأثيرا خطيرا على البيئة وما لم نعدل أنشطتنا فسوف تؤدي القصص الشيقة عن الإنجازات العلمية، للأسف إلى مأساة وهلاك. ولا يمكن أن نتجاهل في هذه الألفية الجديدة قوة التهديدات لبقائنا التي يشكلها تردي البيئة. وإنقاذ الكوكب هو الذي يبشر باستمرار بقاء سكانه المليارات الستة.

وهذا هو السبب في تأييد وفدي لجهود لجنة التنمية المستدامة وتأييد توصية اللجنة بعقد جمعية عامة استعراضية

القروض التي قدمت لأغراض الحصول على نفوذ ما خلال الحرب الباردة، وهو كما أعلنت في بياني أمام مؤتمر قمة الألفية، لم يكن لصالح المقترضين. ونتيجة لعبء الدين، يحرم أطفالنا من الغذاء والتعليم والرعاية الصحية ويحرم آباؤهم من فرص العمل.

وإذا كنا نشيد بالبلدان التي اتخذت خطوات للتخفيف من عبء ديون البلدان الأشد فقرا، أشدد على أنه ما لم تتخذ كل البلدان الغنية الدائنة تدابير لشطب هذا الدين فسيظل العبء خانقا ويصبح عقبة تعترض تحقيق تنمية مستدامة في البلدان الفقيرة.

وليبريا تنفي ما أعلن عن فعالية المبادرة التي اتخذت لصالح البلدان الفقيرة الأكثر مديونية، وتدعو مجموعة الـ ٧/بمجموعة الـ ٨ إلى أن تنظر في برنامج شامل لإعفاء كل البلدان الفقيرة البالغة المديونية من تسديد هذه الديون.

في كانون الثاني/يناير من هذا العام، أبرز الاجتماع المعني بالحد من الفقر وتحقيق النمو، المعقود في ليرفيل بغابون، الحالة في البلدان التي تمر بحقبة ما بعد الصراع التي لم يتطرق إليها مؤتمر كوبنهاغن.

وفي هذا الصدد، اقترحت ليبيريا عقد مؤتمر قمة إقليمي للدول الأفريقية التي تمر بحقبة ما بعد الصراع لأغراض استحداث نهج واقعي للتخلص من الدين، كما دعت المجتمع الدولي إلى دعم هذا المشروع الهام.

وإذ أختتم كلمتي، لا يسعني إلا أن أتساءل عما تحبته هذه الألفية الجديدة لشعوب العالم. فما زالت التزعة الوطنية تشكل اليوم إحدى الحقائق غير القابلة للتراجع، رغم موجة العولمة التي تغمر العالم. وفضلا عن ذلك، فإن سياسة القوة وحجة أن "القوة هي الحق" مازالت سائدة في العلاقات ما بين الدول وبخاصة الدول القوية. هل تقضي الدول القوية على ما تثيره التزعة الوطنية من حماس تحت

للحد من الإصابات الجديدة، ويشيد بالتدابير التي اتخذت حتى الآن لتوفير الرعاية والدعم وإمكانية حصول ضحايا هذا المرض على العلاج. ومن ثم، فإن وفدي يشيد بالأمم المتحدة لما قدمته من مساعدة للبلدان ذات الإصابات الخطيرة بهذا الوباء المروع.

وإلى جانب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تسهم الملاريا والسل وشلل الأطفال إلى حد بالغ في القضاء على المكاسب الاجتماعية والاقتصادية التي تحققت في البلدان التي تنتشر فيها هذه الأمراض. ونيجيريا، تسليما منها بالعوائق التي تفرضها هذه الأمراض على تنميتها الاجتماعية والاقتصادية، عرضت استضافة مؤتمر قمة أفريقيا بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والأمراض المعدية الأخرى في عام ٢٠٠١. وريثما يتم ذلك، نشيد بالرئيس اولوسغن اوباسلنجو ولاستضافته مؤتمر القمة الأفريقي المعني "بمكافحة الملاريا" في نيسان/أبريل من هذا العام.

ونحن في ليبيريا لا نألو جهدا للحد من هذه البلاءات الصحية، إن لم تتمكن من القضاء عليها، وهي التي ما زالت تهدد تنميتها الاجتماعية والاقتصادية. ومن ثم نجحنا، نتيجة لحملة ناشطة اضطلعت بها الحكومة الليبرية، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، في احتواء مرض شلل الأطفال، الذي قتل وأقعد الآلاف من المواطنين. وقد استهدفت حملة التطعيم ضد شلل الأطفال تطعيم ٩٠٠.٠٠٠ طفل، وبلغ عدد الأطفال الذي تم تطعيمهم فعلا ٤٢٣ ٩١١ طفلا.

ويسعدني أن أقول، وإذ أفترض الشعار الأساسي من هذه الحملة الناجحة، إننا قد عقدنا العزم على "القضاء على شلل الأطفال في ليبيريا".

ليبريا ما زالت تعاني من عبء الدين. وهذا الدين غير المسدد، الذي ما زال يشكل العامل الرئيسي وراء تعميق الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، إنما نجم عن

ومن الظروف الإيجابية أن عملنا يتم في هذه الخلفية وهو ما سيمكننا من السعي إلى العمل وفقا للمبادئ التوجيهية التي حددها لنا رؤساء دولنا خلال مداوالاتهم.

ولكن قبل أن يحاول وفدنا تقييم حالة العالم فيما ننظر في التحديات الجديدة التي تواجهها في القرن الحادي والعشرين، أود أن أتقدم لكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء المكتب الآخرين، نيابة عن سعادة السيد انج - فليكس بتسيه، رئيس جمهوريتنا ورئيس الدولة، الذي يتمنى للجمعية العامة كل النجاح فيما تضطلع به من أعمال بتهاننا القلبية على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة.

إن براعتكم الرائعة في الشؤون الدولية في السياق الذي يحتل فيه بلدكم، فنلندا، مكانا خاصا، إنما تبشر في الواقع بنجاح هذه الدورة، ونطمئنكم بأن بإمكانكم، في هذا الصدد، أن تعتمدوا على تعاون وفد جمهورية أفريقيا الوسطى.

والكفاءة التي وجه بها سلفكم، السيد ثيو - بن غويراب، ممثل ناميبيا، أعمال الدورة الرابعة والخمسين، أكسبته الاحترام الكامل لوفد بلادتي.

أود أيضا أن أعرب من جديد عن دعم جمهورية أفريقيا الوسطى التام للأمين العام لما يواصل القيام به على رأس المنظمة من إدارة قوية وتوجيه سليم لصالح السلم والتنمية في عالم أصبح معقدا بالفعل. وأهمية الاقتراحات التي تقدم بها في تقريره الاستهلاكي لمؤتمر قمة الألفية تعبر عن التزامه العميق بخدمة قضية هذه المنظمة بشكل كامل، ونحن لعظيمو الامتنان له.

وعلاوة على ذلك، ترحب جمهورية أفريقيا الوسطى، التي دأبت على تشجيع منظماتنا على أن تخطو نحو العالمية، بانضمام توفالو بوصفها الدولة العضو الـ 189.

غطاء مطالبتها بإقامة الحكم السليم والديمقراطية والشفافية واحترام حقوق الإنسان؟

والواقع إننا رأينا ما أحاط بتقديم هذه الطلبات من معايير مزدوجة ودوافع خفية. ونتساءل أيضا عما إذا كانت المبادئ السامية للميثاق ستعزز من خلال التسليم بحق تقرير المصير واحترامه بشكل متكافئ لصالح كل الدول سواء كانت صغيرة أو كبيرة، فقيرة أو غنية، في عالم يزخر بالتنوع الثقافي جدير بالتعايش السلمي والوثام العام؟ وما إذا كانت هذه الألفية ستشهد نهاية الهيمنة والعجرفة الثقافتين اللتين تشكلان شعورين بدائيين غير جديرين بعصر الاستنارة والتكنولوجيا هذا؟

ولن يشهد لنا أمام الأجيال القادمة سوى ما يسفر عنه الاختبار في مجال تحقيق الاتساق بين نظام قيمنا الأخلاقية وما نقدم عليه من أعمال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد مارسيل ميتغرا، وزير جمهورية أفريقيا الوسطى للشؤون الخارجية والفرانكوفونية.

السيد ميتغرا (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلم بالفرنسية): إن سعينا الدؤوب للتوصل إلى عالم يسوده السلم والتقدم والتضامن والوثام حدا مؤخرا برؤساء الدول والحكومات من جميع أرجاء العالم إلى أن يلتزموا في مؤتمر قمة الألفية بأن يفكروا سويا في السبل التي تكفل ترجمة تطلعاتنا هذا إلى حقيقة واقعة في القرن الحادي والعشرين.

والنتائج التي توصلوا إليها إنما هي نتائج يمكن أن نلخصها في ضرورة أن يقودونا إلى حقبة جديدة من العلاقات الدولية لا تحيط فيها الشكوك حول إطار عمل منظمنا في المستقبل.

المنظمة. وهكذا يجب علينا تقوية الاهتمام المتجدد بالأمم المتحدة، وهذا معرض للخطر في هذه الدورة.

ويجب على الأمم المتحدة أن تستعيد سلطتها لكي تشارك في توجيه سير الأحداث في العالم في القرن الحادي والعشرين. وعلى أساس التضامن الحقيقي بين الدول، يجب أن نتصور نوعا جديدا من التعاون الذي يمكننا بصورة جماعية من تنظيم دفاع عن السلام، وتشجيع التنمية والتقدم، وكذلك دعم حقوق الإنسان والديمقراطية في كل مكان حول العالم.

والحقيقة أنكم عندما تنظرون حول العالم هذه الأيام، تجدون أن السلام معاق في كثير من البلدان المختلفة، لا سيما في القارة الأفريقية.

والأكثر من ذلك، أن هذا كله يحدث كما لو أن الآلية التقليدية لتسوية الصراعات لم تعد مناسبة للتأقلم مع حالات الأزمة. ومع ذلك، فإن الموارد الموضوعة تحت تصرف الأمم المتحدة وكذلك المنظمات الإقليمية مكنت من ظهور موقف جديد في وجه الصراع الوشيك الظهور، موقف ينطوي، أولا وقبل كل شيء، على التضامن الإقليمي.

وفي هذا السياق، لا يزال بلدي يستضيف اليوم مكتبا للأمم المتحدة، مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، مسؤولا عن محاولة توطيد السلام. والواقع أن الحوادث المأساوية التي أصبحت جمهورية أفريقيا الوسطى ميدانا لشنها في ١٩٩٦ و ١٩٩٧ حفزت البلدان الأفريقية على التدخل أولا في نطاق البعثة الأفريقية الدولية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي، قبل إدخال الأمم المتحدة في الصورة. وقد قدمت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى مساهمة حقيقية بوجودها وبما فعلته في استعادة السلام وفي النهوض بالمصالحة الوطنية، بفضل الدعم المقدم في تنظيم الانتخابات التشريعية والرئاسية.

ويسرني أن أهنئ هذه الجمهورية الفتية باسم وفد جمهورية أفريقيا الوسطى.

عالم من السلام، ومن التقدم، ومن التضامن، ومن الوفاق، هكذا كانت فلسفة آباءنا المؤسسين للأمم المتحدة.

وكيف يمكن للمرء أن يفسر إذن أننا بعد ٥٥ سنة نكون بهذا البعد عن تحقيق ذلك الهدف؟

السلام عندما لا يكون مؤكدا يفسح الطريق للحرب. وثمة عوامل مثل العوز والإملاق والفقر والإيدز والملاريا والسل - يزيد تفاقمها التعصب، والظلم، واللامبالاة والفوارق الاجتماعية - هذه مجتمعة تشكل التهديدات لميزان السلام.

التقدم حقيقة لربع البشرية فقط، بينما يظل ثلاثة أرباع الجنس البشري لا يتمتعون بظروف معيشية لائقة.

ولا يزال التضامن شيئا ينطبق بانتقائية في عالم يعد رغم ذلك متكافلا.

ولا يمكن لكل هذا أن يدعم الزمالة في هذا العالم الدائم التغيير.

هذه هي حالة العالم ونحن ندخل القرن الحادي والعشرين.

ويتمتع تقرير الأمين العام "نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين" بميزة أنه أوضح جميع هذه التشوهات التي لا تساعد على ضمان السير السلس للعلاقات الدولية.

ورغم أن الأمم المتحدة، بعد ٥٥ سنة من وجودها، لم تشبع الآمال التي ولدها افتتاحها، تظل الحقيقة مع ذلك أنها موجودة. وحقيقة أنها لا تزال موجودة شيء يرجع، قبل أي شيء إلى تصميم الدول التي تشعر حقا بالحاجة إلى هذه

على حل عادل وتفاوضي ودائم طبقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وينبغي للأمم المتحدة بعد ذلك أن تستعيد سلطاتها بما يمكنها من الإسهام بالسماح بأعمال التعددية أن تنهض بالتنمية في جميع أرجاء العالم. والحقيقة هي أنه بدون الاستهانة بما تم عمله على الصعيد الدولي لمحاربة الفقر، وبإدراك أنه ينبغي للبلدان النامية تحمل المسؤولية الأساسية لضمان الشروط المسبقة اللازمة لتنميتها، يأمل وفدي أن يمسك مجتمع الدول بتلابيب مسألة الفقر، ويطبق طريقة جديدة للتفكير فيها في هذا القرن الحادي والعشرين.

إن جميع مؤشرات الفقر موجودة أمام ناظرينا، ويمكنكم أن تجدوها في كل مكان في أفريقيا: المناهج التعليمية الابتدائية الضعيفة؛ ونقص الهياكل الأساسية الصحية؛ والافتقار إلى مياه الشرب؛ وإلى الظروف السليمة للنظافة الصحية وهذا على سبيل المثال لا الحصر. القارة الأفريقية جزء من البليون نسمة من سكان كوكبنا الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، بينما يملك ثلثا سكان الكوكب ثلاثة أرباع إيرادات العالم.

الفقر شديد غاية الشدة في أفريقيا، ويجب أن نبذل قصارى جهدنا لإيجاد طرق جديدة لتخفيض مستواه في القرن الحادي والعشرين.

وجمهورية أفريقيا الوسطى، التي شاركت في بداية هذه السنة في مؤتمر قمة ليرفيل المعني بالنمو والحد من الفقر في أفريقيا، تمثل للإطار الاستراتيجي الجديد لمكافحة الفقر الذي اقترحه مؤسسات بريتون وودز. ولذا يدعو بلدي إلى زيادة الموارد المخصصة لوكالات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، لدعم استراتيجية جمهورية أفريقيا الوسطى لمكافحة الفقر.

وأود أن أعرب هنا مرة أخرى عن تقدير حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى للأمين العام للأمم المتحدة، ولأعضاء مجلس الأمن وبخاصة للبلدان التي ساهمت بكرم بالغ في دعم تلك البعثة عن طريق مدها بالأموال.

ويمكن إتاحة التجربة المكتسبة في جمهورية أفريقيا الوسطى كرسيد للأمم المتحدة يعبر عن النجاح في المحافظة على السلام ودعمه. ويأمل وفدي الذي يؤيد تقرير الإبراهيمي، أن تنفذ التوصيات التي يتضمنها بالكامل حتى تتمكن من رؤية مذهب جديد يتأصل حقا لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وبنفس الطريقة يأمل وفدي أن توفر الأمم المتحدة نفس الموارد للنهوض بتسوية دائمة للأوضاع في سيراليون، وفي أنغولا، وفي بوروندي، وبين إثيوبيا وإريتريا، وكذلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية التي تشترك مع بلدي في حدود طويلة نوعا ما، يطالب وفدي بالتعاون من المجتمع الدولي في سياق الأمم المتحدة، حتى يمكن العثور على حل لهذا الصراع، التي تسببت عواقبه بالفعل في إلحاق خسائر باهظة بالشعب الكونغولي، الذي ترتبط معه بعلاقات أخوية. وكذلك بالدول المجاورة مثل جمهورية أفريقيا الوسطى التي تستضيف حاليا آلاف اللاجئين الذين فروا من آثار الحرب. وينتهز وفدي هذه الفرصة لمناشدة السلطات الدولية المختصة، وعلى وجه الخصوص مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لإيلاء اهتمام خاص هذه المرة بجمهورية أفريقيا الوسطى.

وعلاوة على ذلك، يؤيد وفدي بثبات العملية السارية التي تسعى إلى جلب تسوية لمسألة الشرق الأوسط. ونحن لا نشك في أن التصميم من جانب الأطراف المعنية سوف يمكن من إزالة آخر العقبات المتبقية حتى يمكن العثور

العالم. ويأمل وفدي أن تشغل الأمم المتحدة خلال القرن الحادي والعشرين على نحو متزايد بالجهود الرامية إلى تأسيس ثقافة عالمية لحقوق الإنسان. ويجب إصلاح الأمم المتحدة وتجديدها لكي تتمكن من الاضطلاع بذلك الدور.

والتجديد يعني التكيف مع واقع عالم اليوم. وينبغي تقويم وتهذيب إجراءات المنظمة وطرائق عملها ونهجها تجاه كل مسألة تدخل في إطار اختصاصها. لكننا ينبغي ألا ننسى أن حماية السلم والأمن الدوليين هي المسؤولية الأساسية الموكلة إلى الأمم المتحدة. وذلك الدور هو مسؤولية مجلس الأمن في المقام الأول.

ويود وفدي أن يرى مجلس الأمن وقد جرى إصلاحه لكي يضطلع بتلك المسؤولية على نحو أفضل. لقد تغير العالم تغيرا عميقا، وينبغي أن يعبر تشكيل مجلس الأمن عن ذلك. وعلى الرغم من أن حق النقض لا يساء استعماله اليوم كما كان يساء خلال الحرب الباردة، ينبغي أن نعيد تشكيل المجلس في كلافتي العضوية الدائمة وغير الدائمة لنأخذ في الاعتبار الواقع الدولي الجديد. ذلك هو رأي وفد جمهورية أفريقيا الوسطى.

وبتلك الطريقة يمكننا الإسهام في وضع العلاقات بين الأمم المتحدة على مسار مختلف. وذلك يتطلب التزاما حقيقيا يأتي برغبة من الدول. ومن مظاهر ذلك الالتزام اعتماد القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي في هذه السنة كتعبير عن رغبة أفريقيا في العمل مع الأمم المتحدة على مواجهة كل التحديات. وسيبذل بلدي قصاره لتشجيع هذه الحركة الجديدة صوب الاندماج.

لقد انتهى القرن الذي شهد ميلاد الأمم المتحدة. ويبدأ الآن قرن جديد، قرن لا تزال توجد فيه الأمم المتحدة - وهذا يشكل مصدر ارتياح للجنس البشري. ولكن ماذا سنفعل بالأمم المتحدة في القرن الحادي

وبالطبع، سيكون من الضروري القضاء على الفقر لتمكين البلدان النامية من المشاركة في أعمال التنمية. وينطبق ذلك بوجه خاص على بلدان أفريقيا. ولكن سيكون من الضروري أيضا جعل البلدان النامية قادرة فعلا على النهوض ومواجهة التحدي الإنمائي. وفي هذا الصدد، تأتي للذهن مسألة عبء الديون، لأنها لا تزال تعوق كل الجهود الإنمائية إعاقاة كبيرة.

فكيف يمكننا، إذن، ضمان أن تحفز العولمة التنمية في أفريقيا بدلا من أن تدفع بها إلى الهاشم؟ وبقدر ما تسهم التكنولوجيات الجديدة الداخلة في الاستخدام في تقدم الجنس البشري عموما، يجب على أفريقيا أن تتوقع الانتفاع منها، وندعو مرة أخرى إلى أن تأخذ القواعد التي تحكم عمل منظمة التجارة العالمية مصالح أفريقيا في الاعتبار.

لقد ذكرنا الأمين العام في تقريره الافتتاحي لمؤتمر قمة الألفية، بأن المقصود في كل الأنشطة هو الإنسان. ولا شيء أكثر صحة من هذا القول. ويأمل وفدي أن تستعيد الأمم المتحدة سلطتها حتى تستطيع أن تكفل الشروط اللازمة لتعزيز الحقوق والديمقراطية في جميع أرجاء العالم. فضمان حقوق الإنسان وحمايتها يسهمان في تحقيق الإجماع الوطني وتعزيز الديمقراطية للبلد.

ونحن في جمهورية أفريقيا الوسطى أدر كنا ذلك جيدا وأنشأنا هيئة حكومية تسمى اللجنة العليا لحقوق الإنسان، تركز نفسها لا لمراقبة احترام حقوق الإنسان فحسب، ولكن أيضا لتنفيذ مختلف الصكوك القانونية الدولية التي وقعت عليها جمهورية أفريقيا الوسطى والرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان. ويتطلب ذلك التعزيز الموارد بغية إشاعة حقوق الإنسان بأوسع قدر ممكن على الصعيد الوطني. وبما أن حقوق الإنسان غير قابلة للتقسيم، فإن من المهم تأسيس التعاون بين الدول لتعزيز حقوق الإنسان في جميع أرجاء

للسيد ثيو - بن غوريراب على عمله خلال الدورة الرابعة والخمسين وعلى تفانيه أثناء التحضير لمؤتمر قمة الألفية وجمعية الألفية.

وأقدم بالشكر الخاص أيضا للأمين العام كوفي عنان على تقريره التحضيري لقمة الألفية، الذي أتاحت لنا محتوياته الفرصة للنظر في موضوعات يعينها تعنى بها الأمم المتحدة طوال سنوات عمرها الخمس والخمسين.

ونرحب أيضا بقبول توفالو عضوا جديدا كامل العضوية في منظمنا.

أكدت قمة الألفية التي عقدت مؤخرا، على اعتراف المجتمع الدولي بأهمية منظمة الأمم المتحدة، ومغزاها وآفاق المستقبل أمامها. كما شددت على الحاجة تطوير المنظمة، وتجهيزها، للتعامل مع الحقائق الجديدة التي نعيش في ظلها، والتي تختلف اختلافا تاما بالتأكيد عن الوضع والظروف التي كانت قائمة عندما أنشئت منظمنا.

كما أن شواغل شعوبنا وحكوماتنا اليوم مختلفة أيضا. فالفقر والتخلف وأوجه الإجحاف المتزايدة تسهم في الانقسامات الجديدة، التي تهدد بأن تفضي إلى العنف. وينبغي تصويب تلك الحقائق، لأنها تحمل في طياتها إمكانية تغذية الصراعات التي إذا سمح لها بالاستمرار فسوف تهدد الاستقرار السياسي والاقتصادي للعالم، ناهيك عن الأمن والسلم الدوليين.

إن منظمنا تحتاج إلى الدعم إذا ما أريد لها أن توجه بنجاح توقعات وفرص العولمة، وأن تضمن، في الوقت نفسه، السيطرة على الأخطار الكامنة فيها، إن لم يكن الحيلولة دون وقوعها، فتلك الأخطار تلحق الضرر بصفة خاصة بالاقتصادات الهشة، التي تتهددها في الوقت الراهن أشكال جديدة من الاستبعاد والإقصاء.

والعشرين؟ هذا في الواقع هو السؤال الأساسي الذي طرحه الأمين العام في تقريره المقدم إلى مؤتمر قمة الألفية.

هل نستمر في إبقاء الأمم المتحدة معاقبة بنقيصة التناقضات القائمة بين الدول الأعضاء؟ هل نستمر ننظر إليها في عجز بينما يُستهزأ بسلطتها في عمليات حفظ السلام؟ هل نستمر في قبول أن تُخلف المنظمة إلى الوراء بينما يتقدم العالم إلى الأمام؟ والإجابة، في رأي وفد جمهورية أفريقيا الوسطى، هي "لا" مدوية.

دعونا نرجع إلى حلم الآباء المؤسسين ونستوثق من أن الأمم المتحدة في القرن الجديد تمتلك الوسائل اللازمة لتحقيق السلام والتضامن والانسجام في جميع أرجاء العالم. وإيجاد مثل هذا العالم ممكن إذا أردناه. ذلك هو العالم الذي تكلم عنه قادتنا في الرسالة التي وجهوها إلينا في مؤتمر قمة الألفية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الجمعية بأن ممثل ولايات ميكرونيزيا الموحدة قد طلب الاشتراك في المناقشة العامة. وبما أن قائمة المتكلمين أوقلت يوم الخميس، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، هل لي أن أستفسر من الجمعية إن كان هناك أي اعتراض على إدراج ذلك الوفد في قائمة المتكلمين؟

لا أرى اعتراضا. وبالتالي تدرج ولايات ميكرونيزيا الموحدة في القائمة.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فيرناندو ميسمير تريغو، نائب وزير خارجية بوليفيا.

السيد ميسمير تريغو (بوليفيا) (تكلم بالاسبانية): لقد أوكلت إلي حكومة بوليفيا مهمة نقل أخلص تهانئها إليكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين، وهو تقدير لمزاياكم الشخصية وتحية إجلال لبلدكم. وفي ذات الوقت أعرب عن شكري

يكفل التعليم على كل المستويات لجميع قطاعات المجتمع، ويسمح بالوصول غير المحدود إلى المعرفة والمعلومات.

والديمقراطية التي تسعى أساسا إلى تنظيم الحياة في المجتمع هي مفهوم حيوي يتغير ويستجد مع الإيقاع المتغير للمجتمعات ذاتها، دون الخروج بأي من الأشكال عن قيمها الأساسية. واقتناعا منا بأن الديمقراطية يجب أن تتجاوز الشكليات الانتخابية، وأن السيادة منوطة بالشعب، الذي يعبر عنها من خلال ممثليه، فقد أعلننا في بوليفيا أن مبدأ الحوار السياسي والتشاور هو أساس النظام الديمقراطي القائم على التعددية والمشاركة.

وفي هذا السياق، فإن ممارسة إجراء حوار وطني قد تم إرساؤها في عهد إدارة الرئيس بانزر. وتسعى هذه الآلية إلى إرساء علاقة جديدة من الجهود المشتركة والمسؤولية المتقاسمة بين المؤسسات الحكومية والنظام السياسي وهيئات المجتمع. وإن وضع السياسات الهامة للدولة قد نشأ من خلال الحوار الوطني الأول الذي أجري عام ١٩٩٧.

لقد شرعنا هذا العام في حوار وطني آخر لإعطاء دفعة جديدة للإصلاحات المؤسسية ووضع برنامج وطني لمكافحة الفقر. وبمشاركة أكثر من ٣٠٠٠ من سكان البلدات في مختلف أنحاء بوليفيا وضعت خطة جديدة تستهدف توزيع الحقوق والمسؤوليات، الأمر الذي سيمكننا، في إطار الاقتصاد السوقي، من مكافحة الفقر الذي لا يزال يحيق بقطاعات عريضة من سكاننا، بالرغم من ٢٠ عاما من الحياة في ظل الديمقراطية.

وبعد فترة قصيرة من تقلد الرئيس بانزر سواريس مهام منصبه، في آب/أغسطس ١٩٩٧، التزم بإخراج بوليفيا خلال فترة ولايته من حلقة الاتجار بالمخدرات إلى الأبد، بتنفيذ سياسة متكاملة تتألف عناصرها من التنمية البديلة،

وينبغي تجديد الأمم المتحدة حتى تظل الأداة الفعالة للحوار المطلوب لبناء عالم يسوده الأمن والتضامن بشكل أكبر.

وعلىنا بالتالي أن نعيد تعريف أولويات المنظمة بالصورة التي تجعلها مؤدية إلى اتخاذ تدابير واضحة وفعالة. وهذا يتطلب إصلاحا واسع النطاق للأجهزة المالية والاقتصادية التابعة للمنظمة، وتحديث طرائق عمل الجمعية العامة، وتعديل مجلس الأمن لكي يساير تلك الحقائق الجديدة. ومن بين المهام الأخرى التي لا تقل أهمية ضمان توفير الموارد اللازمة للمنظمة، والحصول على التمويل اللازم للتنمية وعمليات حفظ السلام؛ وتعديل جدول الأنصبة المقررة وفقا للمبدأ الأساسي لقدرة البلد على السواء.

قبل أيام قلائل، في قمة الألفية، أشار رئيس جمهورية بوليفيا، أوغو بانزر سواريس، إلى العلاقة الوثيقة بين الحرية والفقر، وبين الفقر والعنف. ودعا إلى مكافحة الفقر طبقا لمبدأ المسؤولية المتقاسمة مع الالتزام الصادق بالديمقراطية، لتخفيف حدة أوجه الإجحاف الراهنة، التي تهدد بالتزايد.

وليس من العدل، في ظل الاقتصاد المفتوح، أن تغلق الأسواق وتطبق التدابير التمييزية بقصد الحماية. ومن الأهمية بمكان كذلك إعطاء الأفضلية للبلدان ذات الاقتصادات الصغيرة من خلال تدفقات أكبر لرأس المال وبرامج للإعفاء من الديون.

وينبغي أن يصبح العلم والتكنولوجيا تراثا للإنسانية. كما أن المعرفة العلمية والتكنولوجية ينبغي ألا تؤدي إلى توسيع الفجوات والانقسامات القائمة.

وفي الاجتماع التاريخي لرؤساء أمريكا الجنوبية، المنعقد في برازيليا، شدد رؤساء دول المنطقة على أهمية الوصول إلى عصر المعلومات والمعرفة الجديد، الأمر الذي سيفتح الطريق أمام بلداننا لتقوية نظام التعليم المتواصل، بما

ونتيجة لاتصالات مسبقة، اجتمع وزيراً خارجية بوليفيا وشيلي في البرتغال في شباط/فبراير من هذا العام، حيث تم التوصل إلى اتفاق لإعداد برنامج عمل يجري وضعه في صيغته الرسمية في المراحل اللاحقة من الحوار. وسيضمن، دون أي نوع من الاستبعاد، النقاط الأساسية للعلاقة الثنائية، ويسعى إلى التغلب على الاختلافات التي عرقلت التكامل التام بين بوليفيا وشيلي، الذي من المؤكد أن العقبة الرئيسية التي تعترض تحقيقه هي مطلب بوليفيا البحري الذي لم يحسم. وفي تطور هام بمناسبة الاجتماع الذي عقده مؤخرًا رؤساء أمريكا الجنوبية، فإن رئيسي بوليفيا وشيلي، هوغو بانزر وريكاردو لاغوس، كررا مجددا استعداد حكومتهما للبدء بحوار حول جميع المسائل المتعلقة بالعلاقات الثنائية، دون استثناء، بغية تهيئة مناخ من الثقة المتبادلة يمكن من إقامة روابط أوثق تركز على الهيكل وعلى المواقف التي يتخذها البلدان.

والمجتمع الدولي، وبخاصة الأمريكتان، يتابع بأمل كبير سير هذه العملية الدبلوماسية والتقدم المحرز فيها. واقترح إجراء حوار حول جميع المسائل دون استثناء بشكل تحدياً لإبداع المشاركين فيه ومحكاً لإرادتنا السياسية بحيث نصلح إلى الأبد حالة محجفة سادت منذ عام ١٨٧٩. وفضلاً عن ذلك، سيجري تدعيم قدرة أمريكا اللاتينية على تسوية نزاعاتها بطريقة نزيهة وسلمية وتفاوضية، وبذلك يتحقق التقدم على طريق التكامل الإقليمي.

وفي هذا السياق، نقترح تنفيذ برنامج لتعزيز التنمية المتكاملة لغرب بوليفيا وشمال شيلي. ونثق كذلك بأن بيرو ستشارك في هذا البرنامج بغية تعبئة موارد وقدرات بلدان المنطقة الثلاثة. وهذه الطريقة، يجري ربط حوضي المحيطين الأطلسي والهادئ. ولا شك في أن بقاء وضع بوليفيا غير ساحلية في قلب القارة يشكل عقبة في سبيل إتاحة فرصة

والقضاء على محاصيل الكوكا غير القانونية، ومصادرتها، والمنع وإعادة التأهيل.

وبالرغم من الشكوك التي أحاطت بإمكانية نجاح هذه الخطة، بوسعنا أن نؤكد الآن أننا سنفي بالتزاماتنا قبل الأجل المحدد. ففي عام ١٩٩٧، كان هناك ٣٨ ٠٠٠ هكتار تقريبا من زراعات الكوكا غير القانونية في بوليفيا. واليوم، تم القضاء على ما يزيد على ٨٠ في المائة من هذه المحاصيل غير المشروعة.

وشاغلنا الآن يكمن أساساً فيما إذا كان بوسعنا المحافظة على هذه الإنجازات. وينبغي تهيئة الظروف التي تحول دون العودة إلى إنتاج أوراق الكوكا في المستقبل كنتيجة لعدم توفر الوظائف أو انعدام الدخل. وتتجه جهودنا الأساسية الآن إلى التنمية البديلة، حتى يتسنى استبدال الدخل غير المشروع من الكوكا بعوائد مشروعة من أنشطة إنتاجية أخرى. فإذا لم نحقق نتائج ملموسة، فإننا نعرض هؤلاء الأشخاص الذين لا أمل لهم في إيجاد أي وسيلة أخرى لكسب العيش، لخطر السقوط مرة أخرى فريسة لإغراء زراعة الكوكا. وسيشكل ذلك استسلاماً لتجار المخدرات، ويمثل هزيمة ليس لبوليفيا وحدها، بل للمجتمع الدولي.

لذا، فإن بوليفيا تحتاج إلى الدعم في مجالين أساسيين: أولهما في مجال الاستثمارات، تدعيماً لنموننا الاقتصادي في القطاعات التي تخلق معظم فرص العمل؛ والثاني في مجال فتح أسواق مأمونة لصادراتنا.

وفي الدورات السابقة للجمعية، ساقى بوليفيا حججها التاريخية، والسياسية، والاقتصادية التي تبني على أساسها احتياجاتها المطلق إلى استعادة وضعها البحري الذي كان أساس وجودها بلداً مستقلاً. وتحقيقاً لهذا الهدف، تشجع بوليفيا إجراء حوار مباشر مع جمهورية شيلي.

ويعرب وفد بلادي عن سعادته الغامرة برؤية توفالو وسطنا عضوا جديدا في هذه المنظمة العالمية. وانضمام توفالو العضو الـ ١٨٩ في هذه المنظمة يقربنا من تحقيق هدفنا في العضوية العالمية لها. وباسم وفد اتحاد ميانمار، أود أن أتقدم بأحر تهانينا لوفد توفالو.

بعد الحرب العالمية الثانية، وبموجب ميثاق الأمم المتحدة، أنشأنا النظام الحالي للأمن الجماعي. ومنذ ذلك الحين، شهدنا تغيرات كبيرة في الخريطة السياسية الجغرافية للعالم أدت إلى واقع جديد في العلاقات الدولية. وهناك توافق قوي في الآراء على أنه ينبغي إصلاح منظمتنا وتكييفها مع الواقع الجديد لكي تتمكن من الاستجابة بفعالية للتحديات الجديدة. وقد أسفر هذا التوافق في الآراء عن تدابير واقتراحات متنوعة لإصلاح المنظمة، بما في ذلك عملية تجعل مجلس الأمن أكثر فعالية، وديمقراطية، وشفافية، ومساءلة.

وعندما بدأت هذه العملية عام ١٩٩٣، كنا نأمل أن نتم إصلاح المجلس بداية الألفية الجديدة. ومع ذلك، فإنه بعد سبع سنوات من المناقشات حول إصلاح المجلس، يوضح الواقع أن القضية التي بدأناها كانت معقدة لدرجة أنه لم يمكن حسمها بسرعة. وبينما كان هناك تقارب في الأفكار حول بعض المجالات، كانت هناك مآزق في مجالات أخرى. ولكن هذا لا يعني أن نياس. بالعكس، يجب أن نستكشف طرقا ممكنة جديدة لتعزيز الزخم الذي اكتسبناه. وينبغي لنا أن نغتنم هذه الفرصة التاريخية لكي نعطي دفعة إضافية لإصلاح المجلس حتى يلبى احتياجات عصرنا.

ونعتقد أنه ينبغي لنا، في هذه المرحلة من المداولات، أن نحدد المجالات التي يمكن الاتفاق عليها، وأن نبني عليها، فعلى سبيل المثال، يبدو أنه من المتفق عليه بصفة عامة أنه يجب توسيع المجلس بكلتا فئتي العضوية، الدائمة وغير

رئيسية للتفاهم والحوار الكاملين في منطقة أمريكا الجنوبية، ويقوض فعالية الجهود المبذولة في المنطقة لتعزيز التكامل.

وتتيح هذه المناسبة فرصة سانحة لنا لكي نشكر الأمين العام كوفي عنان على اهتمامه بالعلاقات بين بوليفيا وشيلي، وقد استرعى اهتمام سلطتي البلدين إلى ذلك. وأعرب الأمين العام عن ارتياحه للمناقشات التي أجريت، وفقا للشروط التي وضعها الطرفان، على مستوى رئيسي الدولتين، ووزيري الخارجية، والسلطات الأخرى في بوليفيا وشيلي.

وتتعهد بلادي ببذل قصارى جهدها لكي تترجم الرغبة التي أعرب عنها مؤخرا رئيسا بوليفيا وشيلي إلى إجراءات تمكنا، نحن البوليفيين والشيليين على حد سواء، من التقدم نحو حسم خلافاتنا، متطلعين إلى المستقبل بروح الأخوة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن

لمعالي السيد وين أونغ، وزير الشؤون الخارجية في ميانمار.

السيد أونغ (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): أود أولا

أن أتقدم إليكم، سيدي بأحر التهاني على انتخابكم، الذي تستحقونه بجدارة لرئاسة جمعية الألفية التاريخية هذه. ونعتقد اعتقادا جازما أنه في ظل إدارتكم الرشيدة ستحقق أول دورة للجمعية العامة في القرن الجديد نجاحا هائلا. وتتيح لنا هذه الدورة فترة مناسبة لاستعراض سجل المنظمة ومنجزاتها، والمجالات التي تحتاج فيها إلى تدعيم لكي تكون على مستوى تحديات القرن الجديد.

وأود كذلك أن أعرب عن امتناننا لسلفكم، السيد

ثيو - بن غويراب، ممثل ناميبيا، على قيادته لنا في التحضير لعقد جمعية الألفية هذه، وعلى جهوده الدؤوبة وتفانيه، وعلى مهاراته وإدارته الذكية التي قاد بها إلى النجاح آخر دورة تعقدها الجمعية العامة في القرن العشرين.

المتحدة تشترك الآن في جهد آخر لحل المشكلة. ولقد دأبت ميانمار بصورة متواصلة على دعم المفاوضات بين الطائفتين اليونانية القبرصية والتركية القبرصية تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة، ونود أن نغتتم هذه الفرصة لتتعهد بدعمنا المتواصل والكامل لهذه المهمة.

واسمحوا لي أن أتناول مسألة هامة تثير قلقنا بالغاً لدى المجتمع الدولي وسنؤكد عليها في ميانمار تأكيداً خاصاً. إنني أشير إلى مشكلة المخدرات. على الصعيد الوطني، هذه مشكلة ورثناها من الإدارة الاستعمارية. فنبات الخشخاش، الذي يستخرج منه الأفيون، ليس نباتاً محلياً في ميانمار. لقد أدخلته الإدارة الاستعمارية إلى بلدنا، وكانت تعتمد على إباحة الأفيون بكثافة كمصدر للدخل. ومنذ ذلك الوقت، أفسدت هذه الآفة الشريرة البلد. ولقد بذلت الحكومات المتعاقبة جهوداً لا تعرف الكلل للقضاء على مشكلة المخدرات.

وهكذا، لا يزال القضاء على زراعة الخشخاش يمثل إحدى الأولويات العليا في ميانمار. وبالرغم من النقد اللاذع الذي لا موجب له الموجه ضد ميانمار حيال مشكلة ذات أبعاد دولية، أسفرت جهودنا المستدامة لمكافحة مشكلة المخدرات عن هبوط ملحوظ في زراعة الأفيون وإنتاجه. واعترف بهذه الحقيقة المجلس الدولي لمكافحة المخدرات. وهنا، من الضروري أن نؤكد مجدداً أن المخدرات مشكلة عالمية، يتعين حلها بطريقة متضافرة ومن خلال جهود عالمية. ولا بد من التصدي للمشكلة بطريقة شاملة، من جانب الإنتاج وجانب الحد من الطلب، على حد سواء. ويجب دعم الجهود الوطنية بمساعدة وتعاون دوليين. وميانمار تحاول مكافحة هذه المشكلة العالمية أساساً بمواردها الخاصة. وباستثناء المساعدة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات، لا تقدم مساعدة تذكر إلى ميانمار في

الدائمة. وبالمثل، تنحو أغلبية البلدان صوب الموافقة على أن يكون الأعضاء الجدد من بين البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء. وبينما نواصل مناقشتنا حول جوانب أخرى من القضية. قد يكون من الموائم لعملية الإصلاح أن تتمكن من التوصل إلى اتفاق عام على المجالات التي يمكن أن تتقارب بشأنها وجهات نظرنا. وأثق بأن المناقشات التي نجريها مستقبلاً فيما بيننا ستنظر في هذه الإمكانيات نظراً جادة. ويجب علينا أن نضاعف الجهود لإصلاح منظمتنا بحيث تتمكن من خدمتنا في مسعانا لبناء عالم أفضل.

وإذ نبدأ الألفية الجديدة، نجد أنه من دواعي الإحباط والانزعاج أن تظل بعض القضايا الدولية الرئيسية قائمة، متحدياً بذلك ابتكارنا الجماعي ومجالاتنا لحلها. ويجب ألا ندع هذه النكسات تلقي ظلالها على مصداقية هذه المنظمة وفعاليتها. ونعتبر أن واجبنا الأساسي أن نركز اهتمامنا على المسائل المتعلقة بالتنمية، فضلاً عن المسائل المتعلقة بالسلم والأمن.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد فول (غينيا).

وبالرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، لا يزال السلام في أرجاء الشرق الأوسط صعب المنال. ونأمل في أن يؤدي التقدم الهام الذي أحرز حتى الآن إلى تمهيد الطريق أمام تحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة. ونود أن نرى سلاماً دائماً في الشرق الأوسط، سلاماً يكون من شأنه أن يضمن استعادة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وحق إسرائيل في البقاء ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

وهناك مسائل كثيرة أخرى جديرة باهتمامنا، منها مسألة أود أن أوجه انتباه الجمعية العامة إليها، وهي مسألة قبرص. هذه المسألة ظلت مدرجة في جدول أعمال الجمعية طوال الـ ٢٦ سنة الماضية. ويسرنا أن نلاحظ أن الأمم

معينة هو مفهوم معرض ببساطة لإساءة الاستعمال من قبل الأقوياء تحقيقا لمصالحهم الوطنية الضيقة. والتدخل، حتى وإن كان لسبب وجيه مثل المساعدة الإنسانية، يمكن أن يقوض مبدأي الحياد وعدم الانحياز، ويعرض من ثم نظام المساعدة الإنسانية بكامله للخطر. ويمكن لخطأ يرتكب بحسن نية أن يفكك نسيج النظام الدولي الحالي الذي جمعنا في نظام حسن.

ليس هناك دولة خالية تماما من المشاكل أو الصعوبات. ففي حين أن بعض الدول تنجح أكثر من غيرها في حل مشاكلها، إلا أن البعض الآخر أقل نجاحا. وهناك بعض الحالات التي تصبح فيها مساعدة المجتمع الدولي ضرورة لحل هذه القضايا والصعوبات؛ وفي حالات أخرى، تكون التدابير الوطنية هي أفضل ما يناسب الحالة. ولدى محاولة حل هذه المشاكل من الضروري فهم القضية فهما صحيحا ووضعها في المنظور الصحيح، تاريخيا وآنيا، على حد سواء. والحل الذي يتم التوصل إليه بدون هذا الفهم والمنظور يعادل علاج الأعراض بدلا من علاج المرض.

وإلقاء نظرة دقيقة على البلدان التي يوجد فيها حاليا صراعات يوضح بأن بعض القضايا لا يمكن حلها بسهولة وبسرعة. فأسبابها العميقة تكمن في تواترت داخل الدولة وفي عدم الثقة لفترة طالت مئات السنين. وهناك حالات كانت حلولها فيما يبدو ناجحة وسببت فرحا عابرا، لكنه تبين أنها كانت حلولاً هشة. وهذا يعزى بصورة أساسية إلى أن الأسباب الرئيسية لم تفهم أبدا فهما عميقا ولم يتم التصدي لها على النحو الأوفى.

وفضلا عن ذلك، ينبغي تشجيع ودعم المحاولات الوطنية الملائمة والتقدمية الرامية إلى إيجاد حلول دائمة. وهناك حالات كثيرة لا يمكن فيها الاستغناء عن دور المجتمع الدولي. وهناك أيضا حالات كثيرة ينبغي أن يقتصر دور

جهدنا الحالي لمكافحة هذه الآفة العالمية. وهذا استهزاء بمبدأ المساواة في المسؤولية المعترف به على نطاق واسع.

وبالرغم من جهودنا، كانت ميانمار هدفا لنقد ولوم غير عادلين. وإجراء تقييم موضوعي سيبين أية بلدان تبذل جهودا حقيقية لمعالجة هذه المشكلة العالمية بفعالية وأيها يتشدد بمجرد كلمات. وحقيقة الأمر أن المسؤولية عن نكبة المخدرات لا تقع على بلد بمفرده. ولا يستطيع أي بلد أن يعمل بمفرده للتغلب بنجاح على هذه الآفة. وبغية التصدي لهذه المشكلة العالمية، يتعين علينا أن نشبك أيدنا وأن يتعاون بعضنا مع بعض. وميانمار على استعداد للقيام بذلك.

إن المبادئ المتضمنة في الميثاق خدمت المجتمع الدولي خدمة حسنة لفترة تزيد على خمسة عقود. فالسيادة، والمساواة في السيادة، واحترام السلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية هي مبادئ جوهرية لا تزال حيوية من أجل إقرار السلام وتحقيق الأمن لجميع الدول. وهي مبادئ أساسية لا يمكن الاستغناء عنها في دعم النظام الدولي الحالي. وهذه هي المبادئ التي مكنت المجتمع الدولي من إحراز النجاح في وقاية العالم من مشاكل ملتبهة. ولذلك، نشعر بأسى بالغ الميل بعض الأوساط مؤخرا إلى إثارة الشكوك حول استمرار صحة هذه المبادئ الأساسية.

وهناك البعض الذين يفضلون التضحية بتلك المبادئ الأساسية في العلاقات الدولية، ويجاهرون بتأييد التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان لأسباب شتى. وهذا في الواقع اتجاه خطير، تترتب عليه آثار خطيرة بالنسبة للسلام والاستقرار في نظامنا الدولي. وفي وقت يستخدم فيه الأقوياء بصورة متزايدة، شتى المنتديات الدولية لتنفيذ مخططاتهم السياسية المستترة، يجب علينا أن نسأل سؤالا وجيها جدا وهو: من الذي يقرر وجود حالة تستوجب التدخل في الشؤون الداخلية؟ فتبرير التدخل في الشؤون الداخلية في ظل ظروف

البقاء كدولة، ودفع التاماداو، أي القوات المسلحة، إلى تولي السلطة. وعلى الرغم من أن الحكومة الحالية هي حكومة عسكرية، فإن بلدنا لا يخضع للحكم العرقي. ولا تزال مجموعة التشريعات قائمة، ويحكم بلدنا طبقا لهذه الأحكام القانونية. كما أن البلد يحتفظ بنظام قضائي مستقل.

وعلى الرغم من كل العقبات التي تعترض طريقنا إلى التنمية، وفي مواجهة كل هذه المصاعب، فإننا حققنا إنجازات كبيرة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي. فعلى الصعيد السياسي، عادت ١٧ مجموعة مسلحة إلى حظيرة القانون نتيجة لمساعي الحكومة لبناء الوحدة الوطنية. وتمكنا من إرساء السلام والهدوء بشكل غير مسبق. كما خطونا خطوات واسعة في إصلاح الاقتصاد الوطني. ويواصل الناتج المحلي الإجمالي للبلاد النمو عاما بعد آخر. وقد بلغ معدل النمو الاقتصادي في العام الماضي ١٠,٩ في المائة. ومن المتوقع أن يستمر نمط النمو هذا في العام الحالي. كما أدت السيطرة الفعالة على التضخم إلى تحقيق زيادة محسوسة في مستوى المعيشة لشعب ميانمار. فشعب البلد يعي تماما هذه الإنجازات الكبيرة. كما أنه يدرك تماما أنه هو المستفيد المباشر من هذه النتائج الإيجابية. والحكومة عاقدة العزم على مضاعفة جهودها لتحقيق السلام والاستقرار ومستوى معيشي أفضل لشعب ميانمار.

إن السلام والاستقرار اللذين تتمتع بهما اليوم لم يأتيا بسهولة. فالسلام والاستقرار لم يعودا إلى كل ربوع البلاد تقريبا إلا في السنوات الأخيرة. وما نقوم به الآن هو وضع أساس راسخ ضروري لبناء أمة حديثة تنعم بالسلام والرخاء. وبدلا من الاعتراف بالإنجازات غير المسبوقة التي حققتها حكومتنا، لجأت بعض البلدان الغربية إلى فرض ضغوط سياسية وجزاءات أحادية الجانب علينا. ويجري استخدام المؤسسات المالية الدولية لحرماننا من القروض والمساعدات التي نستحقها. وهذا أمر يعوق كل جهودنا المخلصة

المجتمع الدولي الصحيح فيها على مساعدة الدولة المعنية في جهودها، وتكملة تلك الجهود فقط عند الاقتضاء.

والحالة في ميانمار كانت موضع تدقيق ظالم وضغط سياسي من عدد من البلدان القوية لفترة طويلة. ولذلك، أجد من المناسب أن أعتنم هذه الفرصة لأشرح لأعضاء المنظمة الوضع السائد في بلدي. حكومة ميانمار تقوم حاليا بعملية إنشاء مجتمع ديمقراطي. وفي هذا المسعى اختارت المسار الأكثر ملاءمة للبلد وشعبه وخصائصه التاريخية. لقد أثبت التاريخ المعاصر أن الانتقال إلى الديمقراطية من نظام سياسي واقتصادي مختلف تماما ومركزي ليست عملية سلسلة على الدوام. بل إنها تقتضي وجود طاقة ابتكارية وصبر وتفهم لكي تحقق العملية النجاح.

وهنا أود أن أبرز أن الحكومة الحالية في ميانمار تبذل قصارى جهدها لحل أصعب مشاكل البلد: أي توطيد الوحدة الوطنية. وبدون حل هذه المسألة حلا مرضيا، لن تتحقق أهداف الديمقراطية والسلام والرخاء والاستقرار. والوحدة الوطنية لن تتوطد إذا لم تتمكن من معالجة قضايا من قبيل القضاء على الفقر والتوزيع المنصف للثروة الوطنية، وصون السلام والأمن.

وشعب ميانمار يشترك في الرأي الذي يفيد بأنه يجب معالجة هذه القضايا على نحو ملائم أولا وقبل كل شيء بغية تحقيق دولة متقدمة النمو وتتمتع بالسلام والرخاء.

وفي هذا المنعطف الهام والدقيق توجه إلينا كافة أنواع التهم الباطلة والتي ليس لها ما يبررها، الأمر الذي يضع عقبات كثيرة على مسار الديمقراطية الذي اخترناه.

ولن يؤدي هذا النمط إلا إلى إدامة البرامج الموجودة في البلاد. وسيؤدي إلى إبطاء لا ضرورة له في عملية إرساء الديمقراطية الجارية حاليا. وهنا أود أن أؤكد أن وجود حالة من الفوضى والاضطراب هو الذي هدد قدرة بلدنا على

الأساس الذي تقوم عليه العلاقات وبالتالي فإنها ستضرب نظامنا الخاص بالأمن الجماعي.

ويحدوني أمل وطيد في أن تضطلع كل دولة عضو بدورها وفي جعل هذه المنظمة ترقى إلى مستوى التحديات التي تواجه القرن الجديد. دعونا نقرر جميعا في جمعية الألفية هذه أن نترجم إلى واقع حي المثل العليا لمنظمتنا من خلال التعاون وحسن النية والالتزامات الراسخة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة

لسعادة السيد يولي مينوفايس - تريكيل، رئيس وفد أندورا.

السيد مينوفايس - تريكيل (أندورا) (تكلم

بالانكليزية): من خلال نظام التناوب الذي تتبعه مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، ستصبح أندورا عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة لفترة ثلاث سنوات مع بداية عام ٢٠٠١. وهذه مسؤولية كبيرة وتحد خاص لبلد صغير لم يصبح عضوا في الأمم المتحدة إلا منذ عام ١٩٩٣.

وكان بود السيد ألبيرت بنتات، وزير العلاقات الخارجية لبلادي، أن يكون هنا اليوم ليعرب لأعضاء الجمعية العامة عن التزام أندورا بأهداف الأمم المتحدة، ولا سيما التزاماتنا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وكان أشاد بتقرير الإبراهيمي وبأفكاره الجديدة فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام التي يؤديها بلدي. وعندما علم أنه لن يكون قادرا على أن يتولى هذا العام رئاسة وفد بلادي لدى الأمم المتحدة بسبب مهام رسمية يقوم بها في أوروبا ولا يمكن تجنبها، فقد طلب مني أن أقوم، في ضوء عضويتنا القادمة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالمساهمة في هذه المناقشة العامة لعام ٢٠٠٠ ببعض الأفكار الحرة - وهي أفكار إبداعية لو جاز لي أن أقول ذلك - حول ما يمكن أن تعنيه العولمة لدولة صغيرة. وهذه مهمة جسيمة نظرا لأن كل

والنشطة الرامية إلى معالجة مشاكلنا الملحة وإلى النهوض ببلدنا إلى مرحلة مزدهرة. ومع ذلك، فإننا سنواصل السير على الطريق الذي اخترناه لبناء مجتمع ديمقراطي أنسب ما يكون لتقاليدنا، وبذلك نحقق تطلعات شعبنا. ونحن عاقدون العزم في تصميمنا على تطوير بلدنا في أقصر وقت ممكن.

ووفقا لسياسة ميانمار الخارجية، فإننا نبذل قصارى جهدنا لإقامة علاقات صداقة مع جميع بلدان العالم. وتمشيا مع هذه السياسة المحرمة، نجحنا في إقامة علاقات ودية ووثيقة مع جميع البلدان المجاورة. وهذه سياسة نتبعها في علاقاتنا مع الأعضاء المشاركين معنا في رابطة دول جنوب شرقي آسيا، ومع بلدان المنطقة، وكذلك مع كل بلدان العالم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أحث البلدان التي لها آراء سلبية بالنسبة لميانمار على أن تنظر إلى حالتنا بطريقة أكثر موضوعية. إننا نبنو مجتمعا ديمقراطيا، وهو مجتمع يسوده السلام والاستقرار، مجتمع يستطيع فيه كل شعبنا أن يتمتع بحياة أفضل وحرية أكبر.

إن ما نحتاج إليه بشكل عاجل في هذا القرن الجديد هو تحقيق نظام دولي عادل ومنصف. إننا نحتاج إلى نظام دولي يسوده الحق بدلا من القوة. وفي مثل هذا النظام الدولي، تكون الأمم المتحدة المنظمة الوحيدة القادرة على توفير الدور القيادي اللازم. وينبغي أيضا لهذا النظام الدولي المتوخى أن يحترم حق كل دولة في انتهاج النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تناسب أوضاعها الداخلية على أفضل وجه. وفي هذا النظام يتعين على الدول الكبرى أن تقبل بتفهم وتعاطف الرغبة المشروعة لكل دولة في التمتع بالعدل والمساواة. وفي هذا الصدد، يكون دور الأمم المتحدة، بوصفها المؤسسة الحكومية الدولية الرئيسية ذات الطابع العالمي، لا مندوحة عنه. ومن المؤكد أن الاتجاهات لغرض الهيمنة وتحقيق المكاسب استنادا إلى القوة ستقوض

لقد كانت أندورا التي عاشت فيها تختلف تماما عن أندورا التي نعيش فيها اليوم. فالممرات الترابية تحولت الآن إلى طرق معبدة بالأسفلت، والميادين التي كانت تتناثر فيها الأحجار أصبحت الآن مملوءة بالمتاجر والمنازل والفنادق. والكنائس الرائعة المبنية على الطراز المعماري الرومانيسكي والتي يفخر بها بلدي، وهي كنائس كانت قائمة عندما أنشئت الإمارة في أواخر القرن الثالث عشر - وكانت تطل على القرى لما يقرب من ألف عام - أصبحت الآن مطوقة بالمباني والمتاجر والشقق والمنازل المبنية بالترسانة المسلحة - أي نفس المباني التي يمكن مشاهدتها في أجزاء من ريو دي جانيرو أو بيجين أو نيويورك.

نعم، لقد تغير الكثير جدا منذ أن التقطت جدي هذه الصورة. ولم تكن والدة جدي ستتعرف إلا على أبراج الكنيسة وحجارة الجبال. وقد اختفى كل ما كان خاصا بعالمها - القصص، وطهي الطعام، ونسيج الحياة اليومية.

وفي غضون ٧٠ عاما، تغيرت أندورا من مكان فقير وناء إلى بلد مزدهر، يزوره ١٠ ملايين سائح سنويا يأتون إليه للترج في فصل الشتاء وللتجول في الصيف. وقد أصبحت الآن مركزا للنشاط التجاري. ولو أراد أحد البحث عن بلد تحول نتيجة للعولمة، فإن ذلك البلد هو أندورا.

إن أندورا بلد له القدرة على البقاء، يتمتع بالاستقلال ولم يتعرض لأي غزو منذ عام ١٢٧٨. وهو من أقدم وأصغر الديمقراطيات في العالم.

وقد يجادل المؤرخون أن سبب هذه الحقيقة العجيبة يعود إلى عزلتها وفقرها، أو إلى توازن العالم الخارجي، بشكل منتظم، خلال قرون، بين الأميرين المشاركين - أسقف أرجل في الجنوب وكونت فوا في الشمال، الذي أصبح ملك فرنسا فيما بعد، ورئيس الدولة الفرنسية منذ عام

ما يمكن أن يقال في هذا الموضوع قد قيل بالفعل، إلا أنني سأحاول تنفيذ تعليمات الوزير الذي أتبعها بما يمليه علي واجبي.

أود في البداية أن أنقل إلى رئيس الجمعية العامة هادي هولكيري ثماني وزيرنا ألبيرت بنتات على انتخابه رئيسا للدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، مع توجيه الشكر إلى سلفه ثيو - بن غورياب على العمل الشاق الذي أنجزه على أكمل وجه.

عندما كنت طالبا هنا في الولايات المتحدة قبل سنوات عديدة، درست التصوير. وكنت قد حملت معي من منزل أسرتي في أندورا صورة فوتوغرافية سلبية - وكانت من الزجاج الذي استخدم قديما - وقد وضعتها في حوض التحميص الموجود في مختبر التصوير في الجامعة لطبع نسخة منها. وهنا أتذكر اللحظة التي حدثت فيها ببصري في ذلك الحوض لأرى صورة آخذة في التشكل ببطء على ورقة التصوير الخام، وكانت الصورة لوالدة جدي. لقد شعرت بقشعريرة وأنا أرى في نيوهافن هذا الوجه من الماضي البعيد الذي يعود إلى ما قبل ولادتي بوقت طويل يتوضح أمامي ببطء. لقد كانت صورة مهمة من ماض منسي.

ولو أتيت لي الوقت، وكانت هناك رغبة لدى الأعضاء، فيمكنني أن أتحدث معهم عن والدة جدي - المرأة المهيبة التي لم تترك قط وادي أندورا، في جبال البيرينيه العالية. وبوسعي أن أقول لهم عما تعنيه سمات وجهها القوية والصلبة مثل الحجر في تلك الجبال، من تاريخ بلدي. وكانت تظهر في الصورة وهي ترتدي ملابس سوداء كلها، وتنظر بعيدا عن آلة التصوير نحو الأرض الصخرية. ويمكن للمرء أن يرى خلفها حجارة مزرعة الأسرة في الجبال العالية فوق دائرة سانت يوليا، وهي إحدى الدوائر السبع التي تتكون منها إمارة أندورا.

”والعولمة تتيح فرصا كبيرة، ولكن فوائدها حاليا متفاوتة التوزيع في حين أن تكلفتها يتحملها الجميع.

”ولذلك، فإن التحدي الأساسي الذي نواجهه اليوم يتمثل في كفالة تحويل العولمة إلى قوة إيجابية يستفيد منها جميع سكان العالم“.

(A/54/2000، الفقرتان ١٣ و ١٤)

وكلنا نعلم الاحتجاجات التي قامت وستقوم ضد هذه الكلمة بالذات ”العولمة“. فلنستمع، مثلا، إلى إحدى المجموعات المعنية، التي تم اختيارها عشوائيا، وهي المنتدى الدولي المعني بالعولمة، الذي يفهم هذا المصطلح على أنه يشير إلى ”نظام اقتصادي عالمي تسيطر عليه شركات التجارة والمؤسسات المصرفية فوق الوطنية غير المسؤولة أمام العمليات الديمقراطية أو الحكومات الوطنية“. ويتهم المنتدى الدولي المعني بالعولمة

”بمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، مجموعة غات ومنظمة التجارة العالمية، وماسترخت، واتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، مقرونة بسياسات التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بأنها جهات تحفز مباشرة العمليات التي تضعف الديمقراطية، وتنشئ نظاما عالميا يخضع لسيطرة الشركات عبر الوطنية ويدمر العالم الطبيعي“.

ووفقا للمنتدى الدولي المعني بالعولمة، تؤدي العولمة إلى تضاؤل سلطات المجتمعات المحلية والأصلية والدول، وحتى الأمم، وتدمر الزراعة الصغيرة النطاق والمناطق البرية الباقية في العالم، وتؤدي إلى تجانس الثقافات المحلية والأصلية المختلفة على الصعيد العالمي. ومن أجل مواجهة هذه الآثار، يدعو المنتدى إلى تنشيط المجتمعات المحلية بتشجيع الاعتماد

١٨٠٥. ولعلني أرد سجل السلام الملحوظ إلى طابع الحرص الذي يتسم به شعب أندورا، ولا غرابة في ذلك. بل أظن، بتحيز أقل، أنه يرجع إلى أن الاتصال لم ينهار قط بين الدوائر، حيث تمكنت من الاتصال فيما بينها بسهولة في دار الوديان - كاسا دي لا فال - بسبب صغر البلد.

إن مؤتمر قمة الألفية للأمم المتحدة كان موضوعه العولمة. وكانت هذه التسمية موفقة حيث اعتقد أن العولمة هي قصة الألفية الثانية - بل قد تكون قصة الثقافة الإنسانية. إنني سياسي ولست مؤرخا. ولكننا كلنا نعرف أثر الحروب الصليبية على أوروبا والشرق الأوسط في القرنين الحادي عشر والثاني عشر، أو تحول الثقافات الأصلية والأوروبية نتيجة ”لاكتشاف“ العالم الجديد، أو تأثير تجارة العبيد على أفريقيا والأمريكتين في القرنين السابع عشر والثامن عشر. فهذه الصدمات العنيفة كونت العالم مثلما جلبت الموت والدمار. وأشعلت خيالنا أيضا. فكان يطلق على مسرح شكسبير في لندن في القرن السادس عشر اسم ”الكرة الأرضية“، وكانت تلك التسمية أضحوكة يطيب له إدخالها في كثير من مسرحياته. وأود أن أعتبر الأمم المتحدة ”الكرة الأرضية“ الجديدة، أي مسرحا تمثل فيه أو تكتب له مسرحيات قصة كوكبنا المشمس - إذا توفر لنا ما يلزم من خيال.

بيد أن العولمة التي نواجهها الآن ذات طابع مختلف. وكما ذكر السيد كوفي عنان في بيانه الافتتاحي لمؤتمر قمة الألفية، يمكن تلخيص نقطة بداية هذه الألفية في كلمة واحدة هي: ”العولمة“ - أي انصهار الحدود الوطنية بحيث يصبح العالم اقتصادا واحدا. وحيزا مشتركا واحدا، وقريبة واحدة.

إنها نظرة شاعرية، تتمثل في رؤية العالم كقرية. والأمين العام يدرك تماما، بالطبع، الآثار السلبية لهذه العملية. وفي نفس البيان يحذر قائلا ما يلي:

الإنترنت. وهذه الشبكة - التي تنقل عبرها الأفكار والصور والأصوات حول العالم في لحظة - هي اختراع عظيم يتداعى فيه الزمان والمكان معا.

وبنفس الأسلوب، أدرك الآن أن صورة والدة جدتي التي أذكرها جاءت من صورة فوتوغرافية سلبية أخذتها آلة تصوير - وهي تكنولوجيا ربما أدت إلى تحويل علمنا وزيادة سرعته أكثر من أي تكنولوجيا أخرى، ما عدا الحاسوب .

كل هذا أريد أن أوضح به نقطة بسيطة: وهي أن هذا المنشور يقدم بتكنولوجيا العولمة، ولكن الحنين الجارف إلى الاقتصاد المحلي قد يكون نتاج العولمة ذاتها.

لقد عاشت والدة جدتي حياة طيبة، وإن كانت صعبة، حيث كانت حياة تتسم بالبرد الشديد في الشتاء وبالعامل المستمر. ولكن هل كانت ستختار هذه الحياة لو كان أمامها خيار آخر؟ أو لو كانت تعرف حياة أخرى؟ أو بدقة أكبر، هل كان سيسمح لها بالاختيار؟

علينا أن نتذكر أن الشعب ذاته اعتنق التغيير. فهناك أشخاص حقيقيون لا يرضون العيش في محل مولدهم - سواء جسدياً أو في الخيال - ولكن تملؤهم رغبة في تحسين حياتهم أو رؤية العالم، ولذلك يمدون أيديهم ويحاولون التمسك بالتغيير، ولو لمعرفة ما فقدوه.

ولم يتمكن ليفي ستراوس من إدراك أن الأفراد الذين كان يراقبهم في أعماق الغابات المطيرة لنهر الأمازون، قد تكون لديهم رغبة في ترك جنتهم - لا لأن التمدن طردهم منها، هذا التمدن الذي اهتم به ليفي ستراوس بشدة، ولكن لأنهم يريدون تحسين حياتهم واحتضان العالم، والشعور بأنفسهم بالنبض المؤلم للمكسب والخسارة.

وعلىنا أن نترك هذه القاعة فحسب والسير في شوارع المدينة لنذكر ذلك. فهناك أناس من جميع أنحاء العالم ومن جميع الأعراق يسرون ذهاباً وإياباً، منفردين أو في

على الذات إلى أقصى حد ممكن، والاعتراف بحق الشعوب الأصلية، والتخلي عن نموذج النمو الاقتصادي غير المحدود.

وعندما أستمع إلى هذه الكلمات، لا يسعني إلا أن أستمع إلى رثاء، رثاء لعالم مفقود وأكثر بساطة؛ هو عالم والدة جدتي. وأتذكر أن أهم رثاء صادر عن الثقافة المفقودة، هو العمل الذي يغذي فكر العناصر النشطة التي تكافح قوى العولمة - وهو رائعة الكاتب كلود ليفي - ستراوس المعنونة "المدارات الحزينة" (Tristes Tropiques)، وهي ملحمة في رثاء شعب حوض نهر الأمازون، الذي كان في سبيله إلى الاختفاء من علمنا المعاصر، في الوقت الذي خلده بالكتابة عنه.

إني أفهم الحزن الذي يشعر به البعض إزاء العالم المفقود، عالم الماضي الذي يفلت منا دائماً، والموجود في ذاكرتنا في صورة سلبية باللونين الأبيض والأسود. إني أرثي أمام هذه الجمعية، عالماً كاد أن يختفي، لا من أندورا فحسب، بل من عالم الوجود. كل هذا طواه النسيان، وخطته مظاهر السفر والسياحة والهاتف والتلفزيون والسينما والإنترنت.

وهذه التكنولوجيات تربط العالم، وتقرب المسافات وتهدد بتخفيف ثقافات الأرض وتحويلها إلى ثقافة واحدة مستوية. وأسأل المستمعين الآن، ما هي الاكتشافات الجديدة التي تنتظرنا؟ لا نستطيع تصورها. لكنها آتية، وفي وقت أقرب مما نتصوره في هذا العالم المخيف الجميل الذي نعيش فيه.

ومع ذلك..... لم يوضع منشور المنتدى الدولي على باب كنيسة في ويتنبرغ، مطبوعاً بواسطة تكنولوجيا جديدة أدت إلى ثورة أخرى، هي حركة الإصلاح الديني في القرن السادس عشر. بل تم الحصول عليه من موقع على شبكة

أن العولمة تعني "انصهار الحدود الوطنية بينما يصبح العالم اقتصادا واحدا، وحيزا مشتركا واحدا، وقرية واحدة".

وبالمثل، ذكر تقرير نشر في جريدة نيويورك تايمز بشأن الاحتجاجات على العولمة "أن المتكلمين لا يعارضون العولمة، في حد ذاتها، لأن زمن الدول - الأمم قارب على نهايته المحتومة، في رأيهم".

فهل العولمة والوطنية متناقضتان؟ قد يبدو ذلك، من الناحية السطحية. فهناك جوانب كثيرة من العولمة تؤدي على ما يبدو، إلى إبطال النموذج السابق للدولة الأمة - ومنها الاقتصادات التي تتجاوز الحدود، وشبكات الاتصال التي تقلص العالم.

ومع ذلك، فسواء كانت الصراعات العرقية في رواندا أو البلقان، أو مسائل الهجرة في العالم المتقدم النمو أو الصراع في تيمور الشرقية، فنحن نعلم أن مسألة الحدود وجواز السفر ما برحت تحت أهمية متزايدة. وعلى الرغم من ترابطنا الوثيق فإن النزعة القومية لم تذبذب أبدا. وما يخيفني هو صعود النزعة القومية التي لم تعد مرتبطة بحب الوطن، أي حب المكان، وإنني أدعو الله ألا يستسلم العالم لنزعة قومية لا يحكمها الفكر ولا يبعث عليها إلا الرغبة في الاستبعاد أو تغذية طموح ساسة يتسمون بالحمق. إننا بحاجة إلى قومية ديمقراطية تشكلت من الاهتمام بحقوق الأفراد. قومية لا تماثل تلك التي ظهرت ابتداء من القرن الثامن عشر إلى القرن العشرين - أي القومية المرتبطة بالنضال من أجل السيطرة على الأسواق والتدافع للحصول على المغام - بل قومية جديدة لا تستند إلى الهوية، ولا إلى التماثل الثقافي، بل قومية ترتبط بالاقتصاد العالمي الذي لم يعد مقيدا بالحدود الوطنية، قومية ديمقراطية أو مدنية، نزعة قومية عالمية.

وهذه ستكون النزعة القومية الجديدة، وأنا أضيف، تلك التي لا تصبح فيها أندورا وغيرها من البلدان الصغيرة

حوار مع آخرين، سعداء أو تعساء، يتوقون إلى الوطن أو يعتنقون الأحلام التي تعرضها هذه المدينة، على ما يبدو. وفي الشوارع، نرى مطاعم تقدم وجبات رائعة من جميع أنحاء العالم، ومطاعم مدمجة: فرنسية - سنغالية، وأمريكية - تايلندية. أو نرى أطفالا مدمجين فسي شوارع نيويورك أو باريس أو هونغ كونغ أو أندورا لا فيلا، يتغير الناس وتتغير الألوان. فأى عالم جديد جسور يولد حولنا؟

وبقولي هذا، لا أريد مناقضة شواغل مناهضي العولمة، أو إنكار إدراكهم لمخاطر التغيير. فإذا تجاهلنا المسائل العملية التي تدور حول التمويل الدولي والشركات الدولية واتساع الهوة بين البلدان الغنية والفقيرة والأخطار التي تتعرض لها البيئة نكون مسؤولين عما يحدث في هذا المجال.

فهذه المسائل مسائل عملية ينبغي العناية بها. وبتعبير آخر، كما قال السيد عنان، تلزمتنا آليات لمساواة فوائد العولمة، وجعل الحياة إيجابية بالنسبة لجميع الشعوب. ولا أعني بهذا البحث عن سلع مادية زائدة عن الحاجة، بل أعني المأوى والصحة والحماية من الأمراض. وأود أن أضيف، ببساطة، أنه قبل أن أتولى مهام كسفير، وأثناء مدة عملي هنا، استضافت الأمم المتحدة مجموعة من مؤتمرات القمة أو المؤتمرات التي كانت تستهدف معالجة هذه المسائل ذاتها - ريو، واسطنبول، وكوبنهاغن، وبيجين، وروما - وهذا غيض من فيض. وسيأتي بعد ذلك المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب والتعصب، والمؤتمر العالمي للطفل ومؤتمر ريو + ١٠. وهناك مجموعة كبيرة من العمل الجاري للتصدي لإجهادات العولمة. وما علينا القيام به الآن هو مواصلة العمل نحو تحقيق أهدافنا.

وختاما، أود النظر في فرضية أساسية للمتفائلين والمتشائمين على الصعيد العالمي: هي فكرة أن العولمة حلت محل الوطنية. وهنا أيضا أود أن أورد ما قاله كوفي عنان وهو

نقص المناعة المكتسب وغيره من الأمراض المعدية الاستجابة من كل أمة، كما يتطلب الإدراك بأن هذه التهديدات لا يمكن أن تتصدى لها كل أمة على انفراد على النحو الواجب، وإنما بالعمل العالمي وحده من خلال الأمم المتحدة. وباختصار، فإننا لا نحتاج إلى أمم متحدة فحسب، وإنما نحتاج أممًا متحدة، كما قال كثير من المتكلمين.

ولقد بدأت هذا البيان بالكلام عن صورة جدي وهي تنظر إلى الأرض الصخرية في بلدها. وأهميه من الناحية الرمزية على الأقل بصورة أخرى: هي صورتنا. فيوما ما، قد يكشف أحفاد أحفادنا صورتنا، بل وربما تكون صورتنا هنا في هذا المكان، وربما يستسخونها عن طريق تكنولوجيا بالغة الغرابة، مثيرة للعجب، حتى أننا لا يمكن أن نتخيلها. ولكن دعونا نأمل في أن يعيشوا في العالم الجديد الشجاع الذي تكلمت عنه اليوم. ودعونا نأمل في أن يروا في صورتنا صورة التغيير الإيجابي. ونحن الذين عشنا هذا التغيير لا يمكننا أن نفصل عنه. وإذا نضع أقدامنا على أرض عالمنا العظيم هذا فإننا بحاجة إلى التطلع إلى المستقبل. ونحن بحاجة لأن نلمس التغيير، وأن نمد أيدينا إلى بعضنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي معالي السيد فرتز لونغتشمب، وزير الشؤون الخارجية وشؤون العبادة في هايتي.

السيد لونغتشمب (هايتي) (تكلم بالفرنسية): تود جمهورية هايتي أن تضم صوتها إلى أصوات جميع من هنا والسيد هاري هولكيري، سفير فنلندا، على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين. ونعتنم هذه الفرصة أيضا لكي نشيد بالسيد ثيو-بن غورييراب على نجاحه في توجيه أعمال الدورة الرابعة والخمسين.

مفارقة تاريخية، بل رمزا يجسد هذه النزعة القومية المدنية، التي تستند، كما ينبغي لها أن تكون، إلى إرادة الشعوب الديمقراطية. وبهذا المعنى، يمكن أن تصلح نزعة أندورا القومية الهادئة بأعوامها السبعمئة التي عاشتها في سلام ووافق، كشكل متواضع من أشكال النماذج التاريخية.

إن البلدان بحاجة لأن تعيد التفكير في معنى أن تكون أمة حتى يتسنى لها أن تساهم مساهمة فعالة في حياة عالمنا هذا، حتى تصبح ما ينبغي أن نكون عليه، وإلى حد ما، ما أصبحنا عليه فعلا وهو: أمم متحدة. والأمم المتحدة، من خلال اسمها بالذات، ورسالتها بالذات، قد توقعت حصول العولمة التي تحدث بإيقاع سريع. والأمم المتحدة التي ولدت في خضم مخاطر محدقة بالعالم، تمثلت في الحرب ثم في الحرب النووية فيما بعد، وتشكلت من أشد أنواع النضال الوطني مرارة، هي محفل نشط لمعالجة المسائل التي أصبحت عالمية، لا بمعنى أن هذه المسائل تجاوزت حدود أي دولة بمفردها، ولكن بمعنى أن هذه المسائل تمثل شاغلا لجميع الأمم.

والحكمة الجنائية الدولية، الذي ستصدق أندورا على نظامها الأساسي في وقت قريب، وهي تفخر بأنها البلد الذي كان له شرف الإسهام فيها بوضع الفقرات الأولى من الدياحة، هي مثال جيد على كيان يحترم الحدود، ولكنه يعلي حقوق الإنسان فوق كل شيء. فالجرائم ضد الإنسانية ينبغي المعاقبة عليها، ولسوف يعاقب عليها.

وبينما تعترف هذه النزعة القومية الجديدة بالحدود، فإنها تؤكد على أن حق المواطنين في الحرية والسلام له الأهمية العليا. ولذلك، فإن الأمم المتحدة، حتى وإن احترمت الحدود الوطنية، بحاجة لأن تدرك أن بمقدورها أن تكون فعالة فيما يتعلق بحماية تلك الحقوق في حالات الصراعات الأهلية، وينبغي لها أن تكون كذلك. ويتطلب أيضا التهديد الشامل الهائل بمخاطر مرض الإيدز/متلازمة

العالم اتسمت على حد سواء باتساع الفجوة بين الشمال والجنوب، وبالتعارض الواضح بين الجوانب الاقتصادية الإيجابية للعولمة وجوانبها الاجتماعية السلبية. ومن ثم فإن التنمية الاجتماعية تزداد إلحاحا نظرا لتسارع وتيرة العولمة.

وعلى الرغم من جميع المصاعب السياسية والاجتماعية التي تواجهها جمهورية هايتي، فقد بذلت جهودا مستمرة لتحقيق أهداف قمة كوبنهاغن، كما يظهر من الحقيقة التي قد تبدو ضئيلة نسبيا ولكنها هامة فعليا، إذ أنه فيما بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٠ انتقلت هايتي من المرتبة الـ ١٥٦ إلى المرتبة ١٥٠ في مؤشر التنمية البشرية الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولكننا نعرف أننا بعيدين عن الوصول إلى المستويات المقبولة للتنمية الاجتماعية. ولذلك تواصل حكومة هايتي تكريس اهتمام خاص لتنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نموا في التسعينات.

وسيعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لأقل البلدان نموا في بروكسل في أيار/مايو ٢٠٠١. وسيقوم المؤتمر بتقييم ما تم إنجازه لتعزيز القدرات البشرية - والمؤسسية لأقل البلدان نموا وذلك ضمن جملة أمور أخرى. وما لم تعزز هذه القدرات سيكون من الصعب للغاية على أقل البلدان نموا أن تحقق أهداف برنامج عمل كوبنهاغن بالكامل.

وقضية التنمية، فضلا عن جوانبها الاجتماعية، ستصبح حاسمة بالنسبة للمستقبل السلمي للعلاقات الدولية. وتذكرنا الإحصاءات اليومية أن بلدان الشمال وبلدان الجنوب تزداد ابتعادا بعضها عن بعض كلما واصلت التغيرات التي أحدثتها العولمة سرعتها. وهي حالة خطيرة بالنسبة لاستقرار النظام الدولي من النواحي السياسية والاقتصادية والتكنولوجية؛ وقد تؤدي على المدى البعيد إلى انتشار مناطق لا يسودها القانون، وإلى تدفق المهاجرات

وأتوجه بتحياتي الحارة للأمين العام السيد كوفي عنان، الذي أسهم إسهاما ملحوظا في تعزيز الثقة التي أوليت للمنظمة.

وترحب جمهورية هايتي بانضمام توفالو لعضوية الأمم المتحدة.

ولا جدال في أن هذه الدورة ينبغي أن تركز على كيفية تنفيذ القرارات التي اتخذها رؤساء دولنا أو حكوماتنا أثناء مؤتمر قمة الألفية بهدف صوغ سياسة للتعاون الدولي الفعال في القرن الحادي والعشرين. وعلى الرغم من كل النقد الذي يمكن للمرء أن يوجهه عن حق إلى المنظمة بعد ٥٥ سنة من إنشائها، إلا أن منظومة الأمم المتحدة ما زالت هي الهيكل الوحيد على نطاق العالم كله التي تستطيع توفير حلول جماعية للمشكلات التي تواجهها في مجالات الأمن الدولي، والبيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن المنظمة تفتقر في كثير من الأحيان إلى حلول لمواجهة المشاكل. ولكننا نعرف جيدا أن هذا الافتقار إلى الفعالية هو نتيجة لعدة عوامل، منها نقص الموارد وسوء إدارة الموارد المتاحة، وتداخل الوظائف بين مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها. ونرى أنه من الأهمية بمكان أن نواصل ترشيد أداء المنظمة لضمان الحصول على أفضل النتائج من استخدام الموارد المتاحة. وعلينا أن نتذكر أن تكليف الأمم المتحدة بولاية دون تزويدها بالوسائل المناسبة للوفاء بها سيكون له نتائج سلبية محتومة تتمثل في تقويض مصداقية المنظمة.

في حزيران/يونيه الماضي، قمنا في جنيف بتقييم النتائج التي تمخض عنها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن. وكان التقييم مختلطا، ولا أقول سلبيا. فالواقع أن إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية قد صيغا استجابة لحالة اجتماعية تاريخية سادت

فإن الأمن الإنساني يعالج على نحو كامل جميع شواغلها. والواقع أن الأمن الإنساني يتجاوز من الناحية الرسمية النطاق الطبيعي لعمل الدول الأمم في تناول ظواهر عبر وطنية مثل تدهور البيئة والكوارث الطبيعية وجميع جوانب الجريمة الدولية، التي تشكل تهديدا خطيرا على مراقبة وإدارة الشؤون الوطنية. والتحدي الكبير الذي نواجهه اليوم هو وضع وتنفيذ برنامج للأمن الإنساني يستغل كل قدراته لتحرير الرجال والنساء في العالم من عبودية الفقر، كميّار لتحقيق النجاح.

وفي سعينا لإيجاد حلول للمشاكل الراهنة ينبغي أن نتوخى إصلاح منظمتنا وبصفة خاصة إصلاح مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

إن مسائل التنمية تتصل بمسائل الأمن الدولي ومن ثم ينبغي ألا نهمّل أي من هذه الإصلاحات. وبعد سنوات من التفاوض والمناقشة حان الوقت الآن لكي يصل المجتمع الدولي إلى توافق في الآراء على تحقيق الديمقراطية في مجلس الأمن حتى يتكيف على نحو أفضل مع الحقائق الدولية الجديدة. كما أن الوقت مناسب للتفكير في إجراء تقييم معمق لحق النقض الذي لم يعد يتمشى مع الحالة الراهنة للعلاقات الدولية.

وتحقيق هذه الأهداف سيمكن منظمتنا من الاضطلاع بمهمتها المزدوجة وهي ضمان السلم بين الأمم ومساعدة شعوب العالم على تنمية قدراتها.

وبالمثل، فإن إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي ضروري حتى نوفر للأمم المتحدة الأدوات التي تحتاج إليها لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. هذا الإصلاح ينبغي أن يسعى إلى تجنب التداخل العملي في برامج عمل وكالات منظومة الأمم المتحدة في الوقت الذي نضع فيه سياسة للشراكة من أجل التنمية. وبالتالي من الضروري أن

المفاجئة، وإلى استمرار اللجوء إلى الصراعات المسلحة والعنف، كوسيلة للتعامل بين الدول وداخل الدول.

ولذلك، ترحب هاييتي بحقيقة أن الموضوع الرئيسي الثاني للحوار رفيع المستوى لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية من خلال الشراكة الذي سيعقد في العام المقبل، سيكون تحديد السبل الكفيلة بإدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين.

إن اقتصاد القرن الحادي والعشرين سيستند بشكل متزايد إلى تكنولوجيات المعلومات الجديدة وسيكون هذا تحديا كبيرا للبلدان النامية. ولذلك فإن زيادة الموارد الثقافية والموارد الجينية المحلية إلى أقصى قدر ممكن من أجل التنمية والمحافظة على المعرفة التقليدية ستصبح عنصرا رئيسيا للتنمية المستدامة لأنها توفر إطارا قانونيا مناسباً يمكن بلدان الجنوب من المحافظة على حقوق الملكية الفكرية لمصادرهم الجينية.

وتنفيذ سياسة عالمية للتنمية الاقتصادية لن يكون له أثر حقيقي هام على التنمية الحقيقية للبشر إذا ما أهملنا قضية السلم. فالسلم والتنمية متلازمان ويعزز كل منهما الآخر. والميثاق التأسيسي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ينص صراحة على أنه "لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تبني حصون السلام" ولذلك من الضروري أن يصبح مفهوم السلام وممارسة السلام ثقافة حقيقية حتى تتمكن المجتمعات والأفراد من تطوير وإثراء أنفسهم من خلال تنوعها الثقافي. ونحن نرحب بإعلان عام ٢٠٠١ "سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات".

والتنمية الاجتماعية ونشر ثقافة السلم على نطاق عالمي، عنصرا أساسيان هنا. ومع ذلك نرى أنه من المهم أن نرحب بفكرة دمجها معا في بُعد مفاهيمي وعملي أوسع وهو بُعد الأمن الإنساني الذي يضع الإنسان في صميم الأولويات الدولية. وبعيدا عن الأضرار بمصالح الدولة الأمة

ومع ذلك، فإن الـ ٤٠ سنة الأخيرة كانت كلها عقود كرسها المجتمع الدولي للتنمية. ولذلك هناك مشكلة يمكن أن أسميها تناقض القرن العشرين. لقد حققت الإنسانية قدرتها على إنتاج جميع أنواع البضائع والثروات ومع ذلك وصلت إلى مستويات غير مسبوقه في عدد الذين يعانون من الفقر على نحو لا يمكن تربيته.

والتحدي الأساسي الذي يواجهنا اليوم هو ألا يكون القرن الحادي والعشرون ماثلا للقرن العشرين في هذا الصدد. وحتى نحقق ذلك فإن الزيادة المستمرة التي تفوق التصور في المعرفة العلمية يجب أن تسخر كما ينبغي، لمكافحة الفقر بجميع مظاهره المختلفة.

ولا يمكن للأمم المتحدة أن تفضي ٥٥ عاما أخرى في الكلام بشأن التنمية. لقد حان الوقت الآن لتصبح التنمية حقيقة. والمصادقية الكاملة للمنظمة تتعلق بهذه المسألة لأن التنمية أساسا هي اسم آخر للسلام.

وعلى الرغم من الصعوبات العديدة التي نواجهها فإن هيايتي تأمل في أن يسعى مجتمع الدول في هذا القرن وفي هذه الألفية إلى بناء عالم يمكن فيه الوفاء بالاحتياجات الرئيسية ونحمي فيه الطبيعة وتتم السيطرة على آفة المخدرات والجريمة المنظمة، عالم تتوفر فيه الفرص للجميع، مفعم بالأمل من أجل مستقبل يبشر بالخير، للأجيال الصاعدة والاحتاجين بوجه خاص.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي سعادة السيد فينسي نيل كلودومار، رئيس وفد ناورو.

السيد كلودومار (ناورو) (تكلم بالانكليزية): اسمحو لي أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين في تهنئة الرئيس على توليه رئاسة الجمعية العامة في الدورة الخامسة والخمسين. إن ناورو وحكومتها يثقان تمام الثقة في قدرته على إدارة شؤون الجمعية بفعالية وكفاءة. وتود ناورو

نعزز وظائف المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي تتصل بتنسيق الصناديق والبرامج. وتعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي والنهوض بأدائه أمر حيوي وخاصة في عصر العولمة الذي نعيشه. وتحديد خطط العمل المتسقة وتنفيذها على المستوى المتعدد الأطراف هو وحده الذي يجعل من الممكن أن نساعد، بأساليب هادفة، جهود الدول من أجل القضاء على الفقر وإقامة أساس سليم للتنمية الشاملة المستدامة.

إن منظمنا تسمى بحق منظمة عالمية. ولهذا رحبت جمهورية هاييتي ترحيبا حارا بقرار ضم توفالو إليها بالإجماع باعتبارها العضو الـ ١٨٩ في المنظمة ومن المنصف حقا أن يمثل المواطنون البالغ عددهم ٩٠٠٠ شخص في هذا البلد، على نحو سليم في منظمنا العالمية.

ولذلك، فإن حالة الـ ٢٣ مليون صيني في تايوان مصدر قلق لنا. إننا نرحب بحقيقة أن النهج القائم على الحوار لا يزال يسود على جانبي مضائق تايوان. ولئن كنا ننتظر أن يؤدي الحوار إلى نتائج مرضية للطرفين، فإننا نرى أن مسألة تمثيل الـ ٢٣ مليون شخص تستحق اهتمام الأمم المتحدة.

واسمحو لي أن أختتم بياني بالإشارة إلى بعض الأرقام. فوفقا للتقرير الأخير بشأن التنمية الذي أصدره البنك الدولي، فإن خمس سكان العالم، أو ما لا يقل عن ١,٢ بليون شخص، يعيشون على أقل من دولار في اليوم. وواحد من كل خمسة أطفال يموت قبل أن يصل إلى سن الخامسة. ويخبرنا البنك الدولي أيضا أن مستوى الدخل في أغي ٢٠ بلدا يزيد ٣٧ مرة على مستوى الدخل في الـ ٢٠ بلدا التي تعتبر من أشد البلدان فقرا. وهذه الفجوة ضعف ما كان عليه الحال قبل ٤٠ سنة.

رؤساء دولهم أو حكوماتهم في مؤتمر قمة الألفية. وحقن الوقت الآن لصانعي البضائع أن يسلموها، كما يقال. فهنا يكمن أكبر التحديات ولا جدال في أن المسائل المعروضة علينا ليست جديدة وإنما هي أعمال غير مستكملة، وهذه هي الأعمال التي يصعب إحراز التقدم فيها عن غيرها. وتكمن المشكلة في التفاعل بين الدول الأعضاء بغرض التوصل إلى الاتفاق على صكوك تكون بمثابة مناهج عمل يصبح لزاما على الدول الأعضاء أن تعتمد عليها وتنفذها على الصعيد الوطني.

لذلك فإن وفدي يرى بقوة أن يكون في المقام الأول من أولوياتنا إنعاش وزيادة تعزيز أسس التضافر والتعاون فيما بين الدول الأعضاء من جانب، وبين الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية من جانب آخر. أي أننا ينبغي ألا نعقد العزم على تزويد الأمم المتحدة بالموارد المخصصة والعمليات اللازمة لفاعلية أدائها لمهامها فحسب، بل يجب أيضا أن نصلح التيارات السفلية السالبة والممارسات الضارة التي تحول دون تحقيق النتائج المطلوبة.

وفي هذا الصدد ترى ناورو أن الإجراءات التالية تمثل خطوات ضرورية صوب تحقيق هذا الهدف.

أولا، يجب أن نحدد حيوية أعمال الجمعية العامة ونعيد إليها سلطتها باعتبارها الهيئة الوحيدة من هيئات الأمم المتحدة الممثلة للعالم بأسره.

وثانيا، يلزم معالجة التهميش المستمر للدول الأعضاء الأصغر حجما والأقل ثراء.

وثالثا، يجب أن نعجل بإصلاح مجلس الأمن. وترى ناورو أن توسيع نطاق العضوية في مجلس الأمن هو الإجراء الصائب من الوجهة السياسية، ونحث المشاركين والميسرين على السواء على التعجيل بأعمال الفريق العامل.

أيضا أن تهنئ من خلاله الرئيس السابق معالي السيد ثيو - بن غورياب، وزير خارجية ناميبيا، على العمل الممتاز الذي قام به والذي بلغ أوجه بعقد مؤتمر قمة الألفية الناجح الذي لم يسبق له مثيل.

لقد احتفلت جمهورية ناورو بالذكرى السنوية الأولى لانضمامها إلى عضوية هذه المنظمة الموقرة، وأصبح لها بعثة دائمة في نيويورك لم يمض على وجودها هنا سوى تسعة أشهر. إن انضمام توفالو، الجزيرة الشقيقة من المحيط الهادئ بوصفها العضو الـ ١٨٩ في المنظمة، تطور نرحب به جميعا. فبالنيابة عن حكومتي أعرب لتوفالو عن ترحيبنا الحار بما في مجتمع الأمم الشقيقة.

ويشيد وفدي بالأمين العام السيد كوفي عنان وبفريقه المعاون في الأمانة العامة على تقريرهم الجيد الإعداد المعنون "نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة خلال القرن الحادي والعشرين". فقد ألم هذا التقرير، في وثيقة واحدة، بما صادفته الأمم المتحدة من عذاب ومن ابتهاج في مسيرتها مروراً بحالات الانتصار والإخفاق على مدى فترة وجودها البالغة ٥٥ عاما.

وليس الغرض من وجودنا في هذا البرلمان لشعوب الأمم المتحدة أن ننتشي بأجماد المنجزات السابقة، بل الغرض منه أن نتعهد من جديد بالالتزام والتصميم على مواجهة المشاكل التي ما زالت تواجه الإنسانية، ودعم الأمم المتحدة في شن حملة جديدة ضد التحديات العاصفة التي جاءت في الفصل السابع من تقرير الأمين العام. ويقترن هذا بالولاية التي أناطها بالجمعية العامة رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء، لتنفيذ هذه الدعوة إلى العمل، وذلك باعتمادهم الرسمي للوثيقة الختامية.

ومن الأمور المشجعة كذلك أن نستمتع إلى وزراء الخارجية وهم يسطون ويعززون الالتزامات التي تعهدوا

وقد أعرب رئيس جمهورية ناورو في بيان له خلال مناقشة المائدة المستديرة، عن خيبة أمله لأن مسؤوليات الأمم المتحدة الأساسية المتعلقة بحقوق الشعوب في تقرير المصير والتحرر من السيطرة الأجنبية لم تتمتع بنفس الدرجة من الأهمية التي تتمتع بها المسائل الأخرى المعروضة حاليا علينا. وحقيقة أن ١٧ بلدا ما زالت مدرجة في قائمة لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار، إلى جانب عدم تسوية الخلافات الطويلة الأمد بين الدول بشأن حدودها، واستمرار وجود أشخاص عديمي الجنسية، دلالة على الأولوية التي تتمتع بها هذه المسائل في الأمم المتحدة.

وترى ناورو أن استمرار الأمم المتحدة في رفضها تناول محنة الملايين من الصينيين في جزيرة تايوان معادل لتخليها عن مسؤولياتها الأساسية. فلا يمكن بحال من الأحوال إقناعنا بأن جمهورية الصين في تايوان إقليم من أقاليم الصين. ولا يخالج ناورو أدنى شك في أن شرط التوحيد بالوسائل "السلمية"، الذي اعتمده الولايات المتحدة وحلفاؤها كجزء من سياستها المتعلقة بـ "الصين الواحدة"، قد ساعد في الإبقاء على الهدوء النسبي في المنطقة. ويتعين على الأمم المتحدة، بموجب المواد ذات الصلة من الميثاق، وعلى المجتمع الدولي، إيجاد حل دائم لهذه المشكلة. ولا يمكن أن تدعي الأمم المتحدة أنها هيئة عالمية ممثلة لجميع العالم حقا طالما بقي شعب تايوان مستبعدا من هذه المنظمة.

وتيمور الشرقية حالة نموذجية لعدم اهتمام الأمم المتحدة بشواغل منطقة المحيط الهادئ. ولا شك أن المذابح البشرية والأضرار الهائلة التي لحقت بالممتلكات كانت أقل من ذلك بكثير، وربما أمكن تجنبها تماما، لو أن الأمم المتحدة، من خلال مجلس الأمن، تصرف في ذلك الوقت وفقا لتوجيه حكومات المنطقة.

ورابعا، في رأينا أن تفضيل الإجماع كوسيلة لاتخاذ قرار في المسائل قيد النظر عامل رئيسي من عوامل التأخير في التوصل إلى الحلول المتفق عليها وقد نجم عنه في أكثر من مناسبة إضعاف النتائج. فتحديد معيار عال بهذا الشكل، في حين تتخذ أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية قراراتها على أساس أغلبية الثلثين، لا يحقق غرضا. وترى ناورو أن يكون التوصل إلى نتيجة بالإجماع مجرد هدف يُسعى إليه وليس قاعدة تُتبع.

وخامسا، يجب استكمال الموارد المالية. وودع الاشتراكات المقررة في موعدها ودون شروط سيمكن الأمم المتحدة من الوفاء بمسؤولياتها في الوقت المناسب. والتبرعات أيضا مصدر أساسي جدا للأموال اللازمة لدعم أعمال الهيئات والوكالات التابعة من خلال الصناديق الاستثمارية المنشأة في إطار الأمم المتحدة. وتشيد ناورو بالدول الأعضاء التي تسهم في هذه الصناديق الاستثمارية بقدر يزيد عن اشتراكاتها المقررة، ونعرب أيضا عن تقديرنا ومدىنا للإسهام المهم الذي تقوم به الصناديق الاستثمارية الخاصة من قبيل مؤسسة تيد تيرنر في أعمال الأمم المتحدة ووكالاتها الرئيسية.

وسادسا، لا يزال عدد من العهود معلقا إما لنقص عدد الأطراف الموقعة عليها لدخولها حيز النفاذ أو لعدم التصديق عليها من الدول الموقعة. وبناء عليه، ندعو جميع الدول إلى الالتزام بإدخال الاتفاقات الدولية المعلقة حيز النفاذ.

وسابعا، يجب تنفيذ مبادرات الإصلاح التي اقترحتها الأمين العام في سنة ١٩٩٩ في أقصر وقت ممكن حتى تتركس موارد الأمم المتحدة المحدودة لبرامج العمل بقدر أكبر وفي تسيير الأجهزة الإدارية بقدر أقل. ونحث الأمانة العامة على أن تواصل استعراض عملياتها في الأوقات المناسبة وذلك في سعيها لتحقيق المزيد بتكلفة أقل.

السلاح النووي، نظرا لأننا غير راضين عن وتيرة التقدم المحرز في المحافل الأخرى.

ومن ناحية أخرى، فإن الأسلحة الصغيرة والخفيفة التي يتم الحصول عليها من خلال التجارة غير المشروعة تسبب الكثير مما يجري في البلدان الأقل رفاها من أعمال القتل لدوافع سياسية أو عرقية أو جنائية، وما تتر به من معاناة. ولم تنج من هذه التجارة المميتة منطقة جنوب المحيط الهادئ المتسمة بالهدوء. وفي العام القادم ستعقد الأمم المتحدة المؤتمر الأول المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه، ونأمل في ألا تقدم الدول الأعضاء المصالح السياسية الوطنية على رغبات المجتمع الدولي في القضاء على هذا النشاط البغيض غير المشروع.

ولم تلق الجهود الدولية المبذولة لاحتواء وباء الإيدز ومنعه من الانتشار نجاحا في أقل البلدان نموا وفي البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا. وتشكل تكلفة العلاج الباهظة والاتجاهات الاجتماعية العائقة الرئيسيين اللذين يعترضان طريق هذه البلدان في مكافحتها للوباء المذكور.

ونعرب عن ارتياحنا لجهود الأمم المتحدة المبذولة لمكافحة الوباء، وهي جهود تضطلع بمعظمها منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولكن من البديهي أن الأمم المتحدة تحتاج إلى المساعدة من البلدان الغنية لتوفير الأدوية والخبراء الطبيين في دعم جهودها. وفي هذا الصدد، شاركت ناورو في تقديم مشروع قرار يدعو الجمعية العامة إلى معالجة الموضوع والتعامل معه في إطار سلطتها.

الفقر ما زال مصدر القلق الرئيسي للعالم النامي. وكون عدد البلدان الأقل نموا ظل ثابتا عند 48، مع احتمال إضافة ثلاثة بلدان أخرى إلى القائمة، يشهد على أن البرامج الحالية لا تحدث أثرا. ويورد تقرير الأمين العام المعنون "نحن

ومن هذا المنطلق تثير ناورو مسألة بابوا الغربية. وقد أشار رئيس دولتنا إلى موقف ناورو من هذه المسألة في بيانه خلال مؤتمر قمة الألفية. ولذلك فإنني لن أكرره هنا. بيد أن التوجيهات قد صدرت إلى بعثة ناورو لدى الأمم المتحدة باتخاذ الخطوات اللازمة لوضع قرار بشأن مطالبة بابوا الغربية بإجراء استفتاء جديد على أسس ديمقراطية بشأن مسألة الاستقلال عن إندونيسيا، وفقا لروح اتفاق نيويورك لعام 1962 المبرم بين هولندا وإندونيسيا. ونطلب تأييد الجمعية لهذه القضية العادلة.

وينبثق من هذه المسائل المتعلقة بالأمن والسلام مسألة سلامة الجنس البشري واستمرار بقائه مع وجود أسلحة الدمار الشامل، والتجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وانتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). فبرغم قيام الأمم المتحدة بعدة مبادرات في إطار الجهد الذي تبذله لإحراز تقدم في مسألة نزع السلاح والتعجيل بها، من دواعي الحزن أن نرى ذلك التقدم يتم بخطى بطيئة، مما يعزى بصفة رئيسية إلى مقاومة نزع السلاح من معظم الدول الحائزة للأسلحة النووية. وفي منطقة المحيط الهادئ، التي أعلنتها معاهدة راروتونغا منطقة خالية من الأسلحة النووية، يُحظر شحن الوقود النووي وغيره من المواد المشعة عبر الحدود في المياه التابعة للدول الأطراف في اتفاقية وايغاني. ولكن جهودنا المبذولة من خلال عملية معاهدة منع الانتشار النووي، فضلا عن المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف الرامية لحماية نظامنا البيئي وبحارنا من الحوادث التي تنجم عن هذه الشحنات في أعالي البحار في منطقتنا، قوبلت بمعارضة شديدة من الدول القائمة بالشحن والتي لا تعتمد، مثلنا، على البحر وعلى نظامه البيئي مصدرا لمعيشتها.

وفي هذا الصدد، تؤيد ناورو دعوة الأمين العام إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة لبحث مسألة نزع

خاصة في عمل لجنة السياسة الإنمائية وعمل مؤسسات بریتون وودز.

وبالنسبة لنا جميعا في المحيط الهادئ، يمثل المحيط موردنا الرئيسي. فهو الذي يمدنا بالغذاء، وبالدخل الناتج عن بيع الأرصدة السمكية التي تصطاد في مناطقنا، وهو أيضا، من خلال دورة التبخر والتكثف الطبيعية، المصدر الحيوي لمياهنا العذبة. وقد يتضح أيضا أنه مصدر هلاك العديد من جزر المحيط الهادئ المنخفضة بسبب الإحترار العالمي وما ينتج عنه من ارتفاع مستويات البحر. وقد وفر مؤتمر ريو في عام ١٩٩٢ أسسا للعمل الدولي. ويمثل بروتوكول مونتريال المعني بالمواد التي تستنفد طبقة الأوزون خطوة هامة إلى الأمام.

ولكن قد يتضح أن تلك الاستجابات كانت أقل من اللازم، وأصغر من اللازم، ومتأخرة عن موعدها أكثر من اللازم بالنسبة للعديد من الجزر الصغيرة. لذا، نحث المجتمع الدولي على تنفيذ بروتوكول كيوتو لعام ١٩٩٧. ويجب على الدول والقطاع الخاص إدماج "الحساب الأخضر" في ممارساتها بغية إدماج البيئة في السياسة الاقتصادية. وهناك حاجة إلى وضع لوائح تنظيمية وحواجز في شبكة الحكم.

ولا يزال جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج عمل بربادوس يشكلان المبدأين الهاديين للتنمية المستدامة في منطقتنا ولحماية بيئتنا. ويسر وفدي أن يلاحظ أن البنك الدولي قد اعتمد معظم أسلوبهما ذي الصلة في برامجهم ولكن ينبغي له هو وبقية البلدان المتقدمة النمو الالتزام بالحفاظ على مستويات الدعم لتنمية الدول الصغيرة من حيث التأيد وتقديم المساعدة التقنية معا، وتوسيع تلك المستويات ما أمكن.

ويوفر صيد الأسماك أفضل أمل في المستقبل لمساندة البلدان الجزرية الصغيرة النامية التي ليست لديها موارد

الشعوب" بعض المبادرات الطموحة الرامية إلى تخليص البشرية من الفاقة. ونحن نؤيد بقوة الدعوة إلى تحديد أهداف مرتبطة بفترة زمنية في التعهد بالتزامات قوية تجاه أفقر البلدان وأضعفها في العالم. وسيمثل المؤتمر المزمع عقده في السنة المقبلة بشأن أقل البلدان نموا والتمويل لأغراض التنمية أول اختبار فيما بعد مؤتمر قمة الألفية لصدقنا في أن نمضي من الأقوال إلى الأعمال فيما يتعلق بالمسألة الهامة المتمثلة في تخفيف حدة الفقر.

منطقة المحيط الهادئ منطقة تتطلب اهتماما خاصا. إذ تقدر تنبؤات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بأن يكون معدل النمو في منطقة المحيط الهادئ حوالي ٢ في المائة فقط خلال السنوات الثلاث المقبلة، مقارنة بحوالي ٦ في المائة لبقية آسيا. ويتوقع لبلدي أن يعاني عدة سنوات أخرى من معدل النمو السالب، حيث يصل موردنا الوحيد وصناعتنا - الفوسفات - إلى نهاية حياتهما الطبيعية.

وتواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، وجزر المحيط الهادئ بالذات، مصاعب خاصة في الانتقال إلى عصر العولمة. وهي ستحتاج إلى زمن لتتكيف مع التغيرات التي تحدث في اقتصاداتها. وينبغي الإقرار بأن أوجه ضعفنا الخاصة تبرر إيلاء عناية خاصة لنا لنتمكن من التعامل مع مسائل مثل العملية العالمية المتمثلة في تحرير التجارة. ولا تزال تجرّي إزالة الأنظمة الحمائية الخاصة.

وقد ظلت هيئة العلوم الأرضية لجنوب المحيط الهادئ تعد مؤشرا للضعف البيئي بإسهام من الأمم المتحدة وأمانة الكومنولث. وتشعر ناورو وكذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى في المحيط الهادئ بالسعادة من الدعم الذي تلقتة من عدة بلدان متقدمة النمو لتمويل المشروع حتى يؤدي ثماره. ونحث على إدماج هذا العمل في أعمال الأمم المتحدة،

التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ليشمل ضريبة تنافسية مؤذية - ليست لها أي علاقة بغسل الأموال والجرائم المالية الأخرى. وهذا خطأ بحكم القانون الدولي، وهو ينتهك نص وروح العديد من قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بتدخل المنظمات الدولية في الولاية القضائية الداخلية للدول. وناورو لا تقبل هذا العمل الانفرادي.

وبالنسبة لمنطقة المحيط الهادئ، تكتسب مسألة التمثيل العادل لبلدان المحيط الهادئ الجزرية الأحد عشر في هيئات ولجان الأمم المتحدة، أهمية حيوية. وربما كان معقولا قبل ٢٠ سنة أن تكون أستراليا ونيوزيلندا في مجموعة دول غرب أوروبا ودول أخرى وأن تكون حفنة من جزر المحيط الهادئ في المجموعة الآسيوية. ولكن مع زيادة العضوية منذ ذلك الحين، وإضافة عدد من دول جزر المحيط الهادئ في الآونة الأخيرة، يلزم أن تعيد الأمم المتحدة النظر في تقسيم المجموعات.

إن منطقة الأوقيانوس منطقة من العالم متميزة ومعترف بها دوليا. ومجموعة آسيا تتكون حاليا من بلدان أعضاء من الشرق الأوسط، وآسيا الوسطى، والصين، واليابان، والكوريتين، والبلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وبلدان المحيط الهادئ الجزرية. إن بلدان المحيط الهادئ الجزرية الأحد عشر تغرق في المجموعة الآسيوية، بينما تظل أستراليا ونيوزيلندا، الأبوان الروحانيان لبلدان المحيط الهادئ الجزرية، مزروعتين في أرض غريبة هي مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

إن برلمانات البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، التي تشمل اليابان، وجمهورية كوريا والبلدان الجزرية في المحيط الهادئ، أعضاء في كيان إقليمي يسمى الاتحاد البرلماني لآسيا والمحيط الهادئ. وهو هيئة جيدة التنظيم مشتركة في مختلف المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية. ويمكن

معدنية و/أو سياحة تسهم في الخزينة الوطنية. ولذا فإن ناورو تؤكد من جديد على أهمية الإدارة المستدامة المتكاملة للموارد البحرية الحية في محيطات العالم والمحافظة عليها، وواجبات الدول في أن تتعاون تحقيقا لتلك الغاية. وندعو مرة أخرى إلى إنهاء الممارسات غير المستدامة والضارة، مثل صيد الأسماك بالشباك العائمة، وإلقاء النفايات في البحر وتلوث أعالي البحار. ويشكل صيد الأسماك على نحو غير قانوني وغير مبلغ عنه وغير منظم تهديدا للتنمية الاقتصادية في الدول الساحلية في مناطق المحيط الهادئ والبحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية، التي تعتمد دخولها الوطنية اعتمادا كبيرا على تصدير الأسماك. والجهود التي بذلتها الأمم المتحدة لعقد أول عملية تشاورية غير رسمية مفتوحة باب العضوية بشأن المحيطات وقانون البحار قد مكنت الدول من معالجة تلك القضايا بغية إبلاغ الجمعية العامة بمداولات التشاور للنظر فيها واتخاذ المزيد من الإجراءات.

ومن المجالات التي نجحت فيها الدول الصغيرة، بما في ذلك بلدي، في إنتاج دخل للخزينة الوطنية، توفير الخدمات المصرفية في داخل وخارج الحدود الإقليمية. إلا أن فرقة عمل النشاط المصرفي المعنية بغسل الأموال ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مارستا ضغطا بإدراج أسماء البلدان التي لا تستوفي معايير مكافحة غسل الأموال التي وضعتها هاتان الهيئتان الدوليتان، في قائمة سوداء. وإننا نفهم ونقبل الحاجة إلى أن يكون هناك نظام لمكافحة غسل الأموال، والعديد من الدول الجزرية الصغيرة قطعت شوطا بعيدا في تنفيذ تلك المتطلبات.

وحكومة ناورو، من جانبها، بعثت مؤخرا رسالة إلى مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة تتعهد فيها بالالتزام بمعايير الأمم المتحدة للحد الأدنى من الأداء فيما يتعلق بمبادرات مكافحة غسل الأموال. ولكن من المؤسف أن مستوى الامتثال رفع على نحو انفرادي من جانب منظمة

جزرية صغيرة، وعلى وجه الخصوص، كعضو في منطقة جنوب المحيط الهادئ، يسعدنا بما سعادة أن ترحب بتوفالو. وفانواتو يحدوها الأمل أن تكون زيادة عضوية جزر المحيط الهادئ خطوة إيجابية في التنمية الاقتصادية والسياسية للمنطقة ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين.

إن الدول الجزرية الصغيرة، بما فيها فانواتو، تواجه باستمرار قضايا صعبة تمثل تحديات ينبغي معالجتها في هذه القمة. وفيما يتعلق بمنطقة المحيط الهادئ، فإن سماها الرئيسية تتمثل في انتشارها في منطقة جغرافية مترامية الأطراف، وصغر مساحة اليابسة وضآلة القاعدة السكانية، ومحدودية الموارد الطبيعية، وضعفها أمام الصدمات الاقتصادية والطبيعية، مما يؤثر بالضرورة على هيكلها الأساسية المادية وتنميتها الاقتصادية. ولا يزال الاعتماد مستمرا على الأسواق الهشة لسلعها القليلة، والدخل المتذبذب من السياحة.

والتعليم للجميع من بين أكبر تحدياتنا. ويبين فهرس الفقر الإنساني للبلدان الجزرية في المحيط الهادئ أن فانواتو تأتي في المركز الثالث قبل الأخير في قائمة البلدان الأقل نمواً. وفانواتو تشاطر الرأي بأن التعليم مفتاح التنمية والنجاح. وبوصف فانواتو أحد الموقعين على اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فإنها ملتزمة بهذه القضية. غير أن الموارد المالية والبشرية المحدودة تظل تعيق التطور في هذا المجال.

وترحب فانواتو بالمبادرة التي اتخذها الأمين العام، في خطابه أمام محفل دكار العالمي للتعليم، الذي عقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، لبناء شراكة عالمية لتعليم البنات. ويسعد فانواتو أن تكون جزءاً من هذه المبادرة العالمية. وفي نفس الوقت، تؤيد فانواتو تماماً الرأي بأن انخراط المرأة كعنصر أساسي في التنمية يتيح الفوائد في مجالات التغذية،

أن يستخدم هذا النموذج كأساس لمجموعة إقليمية جديدة في الأمم المتحدة، بإدراج أستراليا ونيوزيلندا. ونرى أن هذه المجموعة الجديدة من شأنها أن توفر أفضل فرصة لتلك الدول الأعضاء كي تمثل تمثيلاً عادلاً في عمل الأمم المتحدة.

ختاماً، تود ناورو أن تكرر التأكيد على أهمية بذل الدول الأعضاء جهوداً مشتركة لتعزيز أسس العمل المتعدد الأطراف. وفي ذات الوقت، يجب على الأمم المتحدة أن تؤكد دورها القيادي من خلال التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة الرئيسية في حفظ السلام ومكافحة الفقر والجرائم العابرة للحدود، وكذلك فيما يتعلق بالمبادرات الإنسانية، وحماية حقوق الإنسان وحقوق الطفل، وفي مكافحة الإجحاف وعدم المساواة. ولن نتمكن من تسيير الأمم المتحدة في الاتجاه الصحيح الذي اتفقنا عليه أن تمضي فيه إلا عن طريق هذا التضامن.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة

لسعادة السيد الفريد كارلوت، رئيس وفد فانواتو.

السيد كارلوت (فانواتو) (تكلم بالانكليزية):

اسمحوا لي أولاً أن أنقل اعتذار وزير الخارجية، الأونرابل سيرج فوهور، لعدم تمكنه من حضور هذه المناسبة التاريخية بسبب التزامات ملحة للغاية في بلدنا. ولذا، يشرفني عظيم الشرف أن أتكلم أمام الجمعية باسم وفد جمهورية فانواتو.

في البداية، يطيب لي أن أقدم التهنية للسيد هاري هولكيري على انتخابه رئيساً لهذه الدورة التاريخية للجمعية العامة، ووفدي على ثقة بأن خبرته الواسعة ومهاراته الدبلوماسية سوف تؤدي بهذه الجمعية إلى نهاية ناجحة. أود كذلك أن أعنتم هذه الفرصة لأثني على سلفه، الذي أدار الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين باقتدار.

واسمحوا لي أيضاً أن أتقدم بالتهنية لتوفالو بصفتها أحدث عضو في أسرة الأمم المتحدة. إن فانواتو كدولة

والرسائل الإلكترونية الحديثة الأخرى أشبه بعمليات روتينية داخل دوائر الأغنياء والأقوياء، فإن الأغلبية الساحقة من سكان العالم، ممن يعيشون في البلدان الفقيرة، لا يعرفون سوى القليل عن هذه الوسيلة الثورية الجديدة لإدارة الأعمال اليومية، ناهيك عن إمكانية الوصول إليها.

وفي هذه الألفية الجديدة، لابد من توفير تكنولوجيا المعلومات الجديدة بأسعار معقولة لأولئك الذين يعيشون في المناطق النائية في البلدان النامية بغية تسهيل حصولهم على تعليم أفضل، وخدمات صحية أفضل، وتيسير وصولهم إلى الأسواق العالمية وفرص التجارة والأعمال بقدر أكبر. وهذا التحدي، وإن كان كبيرا، يجب أن نواجهه معا، وبفخر. ولهذا الغرض لدينا الأمم المتحدة.

في الشهر الماضي اعتمد البرلمان الوطني في فانواتو تشريعين في هذا المجال - مرسوم المعاملات الإلكترونية ومرسوم الصفقات الإلكترونية. ونأمل أن تتمكن، من خلال دعم وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والشركاء التنمويين الثنائيين، من تنفيذ هذين التشريعين الجديدين تنفيذًا كاملاً لمنفعة دولتنا الجزرية الصغيرة وشعبها، لاسيما في المنطق النائية والريفية.

لقد شدد رئيس وزرائي في بيانه أمام قمة الألفية، على الحاجة إلى قيام البلدان الصناعية على الفور بالمصادقة على المعاهدات الدولية المعنية بحماية البيئة والموارد الطبيعية وإدارتها المستدامة، والتي تعد حيوية لبقاء الملايين من مواطني الدول الجزرية الصغيرة. ويشكل التردّي البيئي تهديدا خطيرا للدول الجزرية الصغيرة، التي يتهددها ارتفاع مستوى سطح البحر. وإننا نواصل حث البلدان على اعتماد بروتوكول كيوتو والتصديق عليه في أقرب وقت ممكن. وفانواتو بوصفها أحد الموقعين على الاتفاقية الإطارية المعنية بتغير المناخ، تعترّم إضافة توقيعها على البروتوكول قريبا.

والصحة والمدخرات وإعادة الاستثمار على مستوى الأسرة، والمجتمع، وعلى المستوى الوطني في نهاية الأمر. ومع ذلك، فإن التحدي الذي يمثله كفاءة التعليم للجميع على كافة المستويات، هو هدف طموح يتطلب مساعدة خارجية. ولذا، ينبغي أن يكون تعليم وتدريب السكان، بما فيهم النساء، هدفا هاما للجمعية.

ومن أكبر العقبات أمام تنميتنا الاقتصادية، بما في ذلك حافظة استثماراتنا الأجنبية، تلك التكلفة العالية نسبيا للخدمات العامة، وبخاصة في قطاع الطاقة، الذي يعتمد بدرجة كبيرة على الأنظمة التقليدية القائمة على النفط. كما أن تكلفة استيراد منتجات النفط والغاز المشتق من البترول تتأثر حاليا بنحو ٩٠ في المائة من إجمالي صادراتنا المحلية. ولا يمكن لاقتصادنا أن يتحمل هذا الاتجاه على المدى الطويل.

وإننا نعتقد بأن الحصول على التكنولوجيا الجديدة ذات الصلة بالظروف الحالية والمتوفرة لدى البلدان المتقدمة اليوم، يتيح لجمهورية فانواتو والدول الجزرية الصغيرة الأخرى تطوير أنظمتها للطاقة المتجددة المتكاملة والوقود الهيدروجيني إذا استغلت مواردنا المحتملة من الرياح والشمس والطاقة الحرارية الأرضية والطاقة الكهرومائية، استغلالا كاملا.

والحصول على الموارد المالية والفنية من البلدان المتقدمة النمو، يمكن أن يساعد بلدانا مثل جمهورية فانواتو على السير في الاتجاه الصحيح، ليسهم بذلك على نحو إيجابي في هدفنا المشترك بتحقيق تنمية اقتصادية صحية وأكثر مراعاة للبيئة.

إن ظهور تكنولوجيا المعلومات الجديدة اليوم يؤكد الصلة القوية بين مفاهيم المعرفة والقوة. وبينما أصبحت الاتصالات والصفقات التجارية من خلال شبكة الإنترنت

بطلبنا، فلن يكون أمام جمهورية فانواتو بديل عن إعادة النظر في طلبها الأصلي بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وفي مسألة أخرى ذات صلة، نود أن نغتتم هذه الفرصة لنسجل خالص تقديرنا لجميع حكومات بلدان منطقة المحيط الهادئ ومناطق أخرى على دعمها المستمر للوضع في فانواتو بوصفها من أقل البلدان نمواً. ونحن لا نزال نتمسك باعتقادنا القوي بأن معايير الأمم المتحدة لتقييم حالة أقل البلدان نمواً ينبغي أن تُراجع مراجعة كاملة وأن تأخذ في الاعتبار المؤشرات الجديدة، مثل مؤشر درجة التعرض للخطر البيئي وما للكوارث الطبيعية - الأعاصير، والموجات الزلزالية المحيطية وغير ذلك - من آثار طويلة الأمد على التقدم الاقتصادي والاجتماعي لشتى بلدان العالم.

وينبغي أيضاً جعل تعزيز دور قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة من أولويات هذه الجمعية العامة. وانطلاقاً من هذه الروح تثنى فانواتو على تقرير الإبراهيمي عن عمليات حفظ السلام، وتعتقد أن الأمم المتحدة بمجرد أن تنفذ توصياته، سيكون بوسعها أن تضطلع بفعالية بعمليات حفظ السلام. ومن دواعي الفخر لي أن أقول، في هذه المرحلة إن فانواتو، رغم مواردها الضئيلة، تشارك لأول مرة في تاريخها كدولة مستقلة من ٢٠ عاماً في بعثتي الأمم المتحدة لحفظ السلام في تيمور الشرقية وفي البوسنة. وقبل هذا الإنجاز عملت فانواتو أيضاً في بعض بعثات رصد السلام الإقليمية.

كان رئيس وزراء فانواتو قد تطرق في البيان الذي ألقاه أمام قمة الألفية إلى قضية هامة: هي مبدأ تقرير المصير وقضية بابوا الغربية ذات الصلة. وما فتئت قضية بابوا الغربية تتصدر دوماً جدول أعمال فانواتو. وفي عام ١٩٨٤ قال رئيس وزرائنا الراحل وأب استقلالنا وولتر هادي ليني:

ولا يسعنا أن نترك هذه الفرصة دون أن نعرب عن قلقنا البالغ إزاء الصعوبات الجمة التي يواجهها بلد من البلدان الأقل نمواً مثل جمهورية فانواتو، فيما يتعلق بطلبها الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، لأن بعض البلدان القوية، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ترفض الاستجابة لندائنا المستمر بإيلائنا اعتباراً خاصاً. ولقد انخرطت فانواتو في عملية معقدة ممتدة منذ خمس سنوات ونصف السنة سعياً لهذا الانضمام. وكانت المفاوضات التي انخرطنا فيها حتى شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي مع عدد من الأطراف الثنائية والمتعددة الأطراف الرئيسية، كالاتحاد الأوروبي، واليابان، وأستراليا، ونيوزيلندا، وكندا، وسويسرا، قد انتهت بروح التفهم والتقدير لظروف فانواتو.

لكن الولايات المتحدة تظل تفرض علينا مطالب ثقيلة وغير معقولة لا يمكن أن نقبلها. ونحن نعتبر هذه المطالب سخيفة، لأن الولايات المتحدة من بين أقل شركائنا التجاريين أهمية. ونعتقد أن فانواتو أصبحت الضحية البريئة للصراعات التجارية العالمية بين اللاعبين الكبار.

وبينما نؤيد دائماً مبدأ حرية التجارة العالمية، فإننا نتوقع أن يكون النظام الجديد أكثر واقعية وأكثر مرونة، وأن يسمح بوقت فسيح للبلدان الصغيرة والبلدان الأقل نمواً لتوفيق أوضاعها مع القواعد الجديدة. وفي نهاية المطاف لا يمكن اعتبار منظمة التجارة العالمية نظاماً تجارياً عالمياً حقاً دون انضمام كل البلدان المستقلة إليه، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة.

ليس سرا، كما أعلن رئيس وزراء فانواتو صراحة في قمة مجموعة الـ ٧٧ الأخيرة في هافانا، أن النظر في الشروط التي تفرض علينا للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، يتجاوز ببساطة قدرتنا، على المديين القصير والمتوسط. وما لم تعد البلدان القوية النظر في مواقفها وشروطها فيما يتعلق

أكثر ديمقراطية وشفافية. ولا بد من توسيع عضوية مجلس الأمن ليس فقط لتحسين التوزيع الجغرافي ولكن أيضا للاستجابة للطموحات التي تشعر بها جميع مستويات المجتمع العالمي ولسماع صوت أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة.

وتود فانواتو أن تهنيئ جميع البلدان التي تعترف بالحاجة إلى إجراء تقييم وتقدير مناسبين للحالتين المتأزمتين في فيجي وجزر سليمان قبل اتخاذ أية تدابير عقابية إن لزم الأمر. ونحن في جمهورية فانواتو نرى أن الجزاءات الاقتصادية التقليدية وغيرها من أشكال الجزاءات التي تتخذ ضد فرادى البلدان في أوقات الأزمات ينبغي أن يعاد النظر فيها بشكل كامل في هذه الألفية الجديدة. وفي هذا الصدد، يود وفد فانواتو أن يعرب عن تقديره الخالص للسير جون كابوتن وزير خارجية بابوا غينيا الجديدة الذي ترأس باقتدار البعثة الوزارية لمجموعة دول الكاريبي والمحيط الهادئ إلى فيجي وجزر سليمان من أجل تقييم الحالة في البلدين بصورة دقيقة. وبالإضافة إليه تألفت البعثة من السيد روبرت وانتون وزير خارجية جزر كوك، ووزير خارجية فانواتو، والسيدة فيامي ناؤومي ماتافا، وزيرة التعليم في ساموا.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على دولة السيد ليسينيا كاراسي، رئيس الوزراء ووزير المصالحة الوطنية وشؤون الوحدة في الإدارة المؤقتة لجمهورية جزر فيجي لبيانه البليغ عن الحالة في فيجي، ونود كذلك أن نعرب عن تقديرنا للسيد داني فيليب وزير خارجية جزر سليمان على بيانه الشامل.

لقد أدلينا ببيانات زاخرة بالرؤى. وقد حان الوقت لترجمة هذه البيانات إلى أعمال. ولقد دعونا إلى أمم متحدة أكثر كفاءة واستجابة وفعالية. وعلينا الآن أن نستجمع الإرادة السياسية اللازمة لكي ننفذ بعزم وطيد إعلان الألفية

”قد لا تكون لدينا الموارد اللازمة لدعم نضالهم، ولكن يمكننا أن نتذكرهم في صلواتنا اليومية. وعندما نتحدث حول نضالهم، لا بد لنا من أن نستخدم ذلك الاسم العزيز عليهم جدا: بابوا الغربية.“

ينبغي أن تكون مواقف الأمم المتحدة في قراراتها متسقة فيما يتعلق بالاعتراف بالحق الأساسي لشعب بابوا الغربية في تقرير المصير واحترام ذلك الحق الأساسي. وينبغي أن تُكشف الحقيقة المحيطة بما يسمى بقانون الاختيار الحر لشقيقتنا وأشقائنا الميلايزيين في بابوا الغربية ولبقية المجتمع الدولي. ومما يثير بالغ الحزن ما آل إليه قرار الجمعية العامة ٢٥٠٤ (د-٢٤) لعام ١٩٦٩ بشأن بابوا الغربية. كيف يمكن للأمم المتحدة أن تواصل تجاهل صرخات ما يزيد على ٣ ملايين إنسان يطلبون العدالة؟

تصادف هذا العام نهاية العقد الدولي لإنهاء الاستعمار. ومن المناسب تماما أن تعيد الأمم المتحدة النظر في هذا الموضوع وتعود مرة أخرى إلى القرارات التي اتخذت في ذلك الوقت. ونتيجة للمأساة التي حدثت في تيمور الشرقية، ترى فانواتو أنه ما زال هناك وقت لكي يعمل المجتمع الدولي على منع حدوث مأساة مماثلة في بابوا الغربية. وفي هذا السياق تود فانواتو أن تطلب بقوة عرض قضية بابوا الغربية للمناقشة وإدراجها في جدول أعمال لجنة ال-٢٤. وأي خطوة تتخذ لمعارضة هذا الطلب ستقوض بالتأكيد مصداقية الأمم المتحدة وقراراتها بشأن هذه القضية الخاصة. لقد أسهمت الأمم المتحدة خلال العقود القليلة الماضية بشكل إيجابي في عملية إنهاء الاستعمار. وينبغي ألا نسمح بأن تضيق هذه الفرصة.

وفيما يتعلق بقضية الإصلاح، فإننا نتفق مع الرأي بأن أية إصلاحات لا بد وأن تشمل مجلس الأمن بغية جعله

نحن خدام الشعوب - سنتمكن بجهودنا المتضافرة من تنشيط
أمنا المتحدة لتمكينها من التصدي لتحديات هذا القرن.

إن بعض القضايا الهامة التي أثّرت خلال القمة التي
اختتمت أعمالها مؤخرا - مثل حسم الصراعات، والقضاء
على الفقر، والحصول على الرعاية الصحية، وتخفيف عبء
الديون، وهذا قليل من كثير - هذه القضايا ردها كثيرون
من المتكلمين منذ بدء المناقشة العامة. ومن القضايا التي تثير
اهتماما خاصا لرئيس جمهورية غامبيا ولوفد بلادي حالات
الصراع، وخصوصا الصراعات المحتدمة في أفريقيا. وأنا أشير
هنا إلى حالات مثل تلك السائدة في أنغولا، وفي جمهورية
الكونغو الديمقراطية، وبين إثيوبيا وإريتريا، وفي سيراليون
وجزر القمر والصومال وغينيا وليبيريا.

وفي أنغولا، نشعر بالقلق إزاء استمرار النزاع الأهلي
وآثاره السلبية على رفاه شعب ذلك البلد الشقيق. فمن
الأمر المعروفة للجميع أن غطرسة حركة يونيتا مسؤولة
بدرجة كبيرة عن الحالة الراهنة. ولذلك نشيد بلجنة مجلس
الأمن لفرض الجزاءات على أنغولا، خاصة على العمل الذي
أداه السفير فاوولر وفريق الخبراء المرافق له، لتوضيح الطريق
أمام كيفية الحد من قدرة يونيتا على شن الحرب. ونأمل أن
يتم تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الفريق بشكل تام
ودقيق، وإن ذلك سيحجر يونيتا على العودة إلى مائدة
التفاوض.

ونشعر بالجزع بالمثل إزاء الحالة الشديدة التي
جمهورية الكونغو الديمقراطية وصداها في جميع أنحاء منطقة
البحيرات الكبرى. ولذلك يحث وفدي الجهات المتحاربة،
الموقعة على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، على التمسك
بأحكام وشروط الاتفاق، بغية التعجيل بعملية السلام.

وفيما يتصل بإثيوبيا وإريتريا، يشجعنا الالتزام الحالي
بوقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في حزيران/يونيه

ونعيد تكريس أنفسنا لدعم المبادئ الأساسية للأمم المتحدة.
فلنعمل على إبقاء هذه الأهداف قيد نظرنا على الدوام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة
الآن لمعالي السيد مومودو لامين سيدات جوب، وزير الدولة
للشؤون الخارجية في غامبيا.

السيد جوب (غامبيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا
لي في البداية أن أهني السيد هولكيري على انتخابه رئيسا
للجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين، وأن أثني عليه
لما أظهره من اقتدار في إدارة أعمال هذه الدورة منذ بدايتها.
ومما لا شك فيه أن حكمته وخبرته الواسعة ستوجهان
مداولتنا نحو خاتمة ناجحة.

وبنفس النبرة، أود أيضا أن أثني على الرئيس السابق،
السيد ثيو - بن غوريراب، للطريقة المهنية والكفؤة التي أدار
بها شؤون هذه الجمعية العامة في الدورة السابقة.

أخيرا وليس آخرا أشيد بالأمين العام على الطريقة
الدينامية والإبداعية التي ينفذ بها ولايته. وأود أيضا أن أغتنم
هذه الفرصة لأهنته على تقريره الاستشراقي عن الألفية
المعنون: "نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي
والعشرين".

وأود أيضا أن أنضم إلى المتكلمين الذين سبقوني في
تهنئة توفالو على قبولها كأحدث عضو في الأمم المتحدة.

لقد كانت قمة الألفية التي انتهت توا حدثا تاريخيا
إذ أنها جمعت على أعلى مستوى سياسي قادة العالم الذين
أعادوا تكريس أنفسهم لخدمة مبادئ الأمم المتحدة. وكما
تبين وثيقة الإعلان السياسي للقمة ونتيجتها، فإن قادتنا
نظروا في شتى التحديات التي تواجه الأمم المتحدة، وتبادلوا
الآراء وسيروا غور الأفكار المتعلقة بالدور المتوقع أن تضطلع
به المنظمة في القرن الحادي والعشرين. وأنا على ثقة بأننا -

ويرحب وفدي بإنشاء المحكمة الخاصة لسيراليون لمحكمة المسؤولين عن جرائم الحرب والفظائع الأخرى. ونشعر بحجية الأمل لأن التمويل حدد على أساس التبرعات، خلافا للحالة في المحاكم الأخرى. إذا، كيف نتوقع أن تؤدي المحكمة الخاصة لسيراليون عملها بفعالية وكفاءة؟ أنحن جادون من حيث ضرورة القضاء على ثقافة الإفلات من العقاب؟ إننا نقدر أيضا العمل الذي يقوم به مجلس الأمن لحظر الاتجار في "ماس الصراع".

وعلى الصعيد الوطني والإقليمي ودون الإقليمي، يظل التقرير المقدم من الأمين العام في عام ١٩٩٨ (A/52/871) عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها، دليلا مفيدا في جهودنا الجماعية لحل الصراعات في جميع أنحاء القارة مع معالجة مشكلة التنمية، في الوقت نفسه.

وبالإضافة إلى ذلك، يأتي تقرير الإبراهيمي عن أنشطة السلام والأمن للأمم المتحدة في الوقت المناسب تماما، ولكننا لن نقدر التقرير حق قدره إلا إذا نفذنا التوصيات الواردة فيه، وذلك في أقرب وقت ممكن.

وإلى جانب الصراعات الجارية في أفريقيا، نقوم أيضا بالرصد الوثيق لحالات الصراع في مناطق أخرى من العالم مثل الشرق الأوسط، وشبه جزيرة كوريا ومضيق تايوان. وفي الشرق الأوسط، يؤيد وفدي بشدة، عملية السلام والجهود التي لا تكل للرئيس كلينتون لمساعدة الأطراف المعنية على الوصول إلى اتفاق مرضٍ للجميع. غير أننا ينبغي أن نضع في الاعتبار دائما أن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخاصة القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، تظل الأساس الأكثر مصداقية لسلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

٢٠٠٠، ونحث البلدين الشقيقتين بقوة على تعجيل المفاوضات المتعلقة باتفاق سلام شامل، يؤمل أن يؤدي إلى إنهاء قاطع للصراع المؤسف الدائر على الحدود منذ سنتين. وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي بشدة النشر السريع لبعثة لحفظ السلام في المنطقة موضع النزاع.

ما زالت الصومال تسترعي اهتمامنا. ولذلك نشيد بالرئيس إسماعيل عمر غيلة على سعيه الدؤوب إلى الوساطة في عملية جيبوتي التي انتهت إلى انتخاب الرئيس عبد القاسم صلاة حسن. ونتمنى للرئيس صلاة حسن كل توفيق في المهمة الصعبة لتشكيل حكومة تمثل جميع الأطراف، حكومة الوحدة الوطنية، وفي العملية الشاقة لإعادة بناء بلده الذي مزقته الحرب. وناشد جميع الفصائل الصومالية أن تتغاضى عن خلافاتها وأن تضع مصلحة بلدها في المقدمة وأن تضم قواها في جهد مشترك لتحقيق الوحدة الوطنية التي جانبت الصومال منذ عام ١٩٩١. ونرحب كلنا بعودة الصومال إلى صفوف المجتمع الدولي، وقد بدأت تشغل مقعدها في الاجتماعات الدولية.

وعلى مسافة أقرب منا، ما زالت الحالة المتقلبة في البلدان الشقيقة، سيراليون وغينيا وليبيريا، موضع قلق كبير. لكن وفدي يشعر بالتشجيع نتيجة لاتخاذ مجلس الأمن القرار ١٣١٧ (٢٠٠٠) بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وسيؤدي هذا، بالإضافة إلى الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إلى تحقيق نتائج إيجابية، قريبا جدا، بكل تأكيد.

وهنا، نود أيضا أن نشيد بحكومة المملكة المتحدة على التقدم بمساعدة عسكرية لتعزيز قوات الأمم المتحدة هناك، وعلى إبداء الشجاعة والقيادة حيث كانت الحاجة ماسة إليها. ويجب أن يحذو أعضاء آخرون في مجلس الأمن حذو هذا البلد، مع إبداء القيادة بالقدوة.

ليحل، داخليا، الانقسام في بلده، إلى حل نهائي لصالح القارة الافريقية، والمجتمع الدولي بأسره، حل نفخر به جميعا.

وأود هنا العودة إلى مسألة الجزاءات، ولكن أريد أن أتحدث هذه المرة عن كوبا. يجب رفع الجزاءات الجائرة المفروضة على كوبا منذ أكثر من ٣٠ سنة، كما طالب كثير من الأشخاص ذوي النوايا الحسنة، من جميع أنحاء العالم، بما في ذلك بعض المشرعين هنا في الولايات المتحدة الذين يؤمنون بأن هذه الجزاءات عفا عليها الزمن، وأنها لا تشجع قيام علاقات حسن الحوار والتعاون الدولي. ونأمل صادقين أن يسود منطق الصواب قريبا، حتى نرى تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا، الجارتين، البلدين العظميين اللذين لديهما الكثير مما يمكن تقديمه لشعبيهما ولباقي العالم.

وبهذه الروح يحسي وفدي ذوبان الثلوج التي غطت العلاقات بين كوريا الشمالية والجنوبية وهو ما بشرت به قمة بيونغ يانغ المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ بين الرئيس كيم جونغ إيل والرئيس كيم داي جونغ. وإننا نشجع البلدين الشقيقين على مواصلة السير على طريق المصالحة، التي نأمل أن يؤدي إلى إعادة توحيد الكوريتين في نهاية المطاف.

وفي الوقت ذاته، نحاول هنا مرة أخرى إقناع الجمعية بالحاجة الماسة لإعادة النظر في موقفها تجاه حالة جمهورية الصين في تايوان. وفي هذه المرحلة عندما نقف نحن الأمم المتحدة في مفترق طرق، وعندما يجري صنع التاريخ، وعندما نتكلم عن الاستيعاب والعالمية والعولمة وإضفاء الطابع الديمقراطي - والقائمة تطول - فإنه لما يتحدى المنطق أن يظل بلد تعدادده ٢٣ مليون إنسان، بكل ما لديه لكي يقدمه لبقية الجنس البشري، ممنوعا بصفة مستمرة من المشاركة في أعمال وأنشطة الأمم المتحدة. فجمهورية الصين لها علم وطني واحتفالات وطنية ونظم معترف بها في جميع أنحاء

إذا اتفقنا بالإجماع على أن القوة ليست فوق الحق في جزء واحد من العالم، علينا تطبيق نفس المبدأ في أي جزء آخر من العالم. وسأشير إلى عدة حالات.

فيما يتصل بالحالة بين الكويت والعراق، كان رأينا في غامبيا دائما أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم، على سبيل الاستعجال، بالبحث عن طرق لتخفيف معاناة الشعب العراقي. ولكن، ينبغي، في الوقت نفسه، مساءلة القيادة العراقية عن سجناء الحرب والمفقودين من الكويتيين. فأسر سجناء الحرب والأشخاص المفقودين تعاني، هي الأخرى، منذ وقت طويل جدا. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي ألا نستخف بمسألة المحفوظات الوطنية الكويتية، التي ما زالت في أيدي عراقية. فيجب إعادتها مع جميع الممتلكات الأخرى التي نقلت بشكل غير شرعي من الكويت وقت الغزو. يجب أن نكون منصفين تجاه شعب الكويت. فهو ينظر إلى المجتمع الدولي لتحقيق العدالة التي يستحقها.

نريد أن يسود العدل في كل مكان. لقد علقت الجزاءات المفروضة على ليبيا. ولكن ما الذي يوقف مجلس الأمن عن رفعها تماما؟ لقد امتثلت ليبيا لجميع الشروط التي وضعها مجلس الأمن. ولذلك نناشد المجلس أن يفي بجانبه من الالتزام، وتود حكومة غامبيا تهنئة الرئيس معمر القذافي على الدور الكبير الذي قام به لتزاع فتيل أزمة الرهائن في الفلبين، بروح من حسن النوايا واحترام حقوق الإنسان.

ونأمل أيضا أن يتم التوصل إلى حل سلمي للخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية السودان حول مصنع الشفاء للمستحضرات الصيدلانية، لما فيه صالح الجميع.

ونعتقد أيضا أن شعب جزر القمر عليه أن ينصت أيضا، حتى يتسنى له التوصل، من خلال الجهود التي يبذلها

الأحزاب إلى حزب آخر، في عملية سلمية منتظمة. وبعد كل هذه النتيجة، ما زال البلد يسعى لأن يصبح عضوا في هذا البيت.

وفي مجال التنمية والقضاء على الفقر، شهدنا في عدد من المناسبات كيف تعاونت جمهورية الصين من خلال صندوقها للتعاون والتنمية الدوليين مع وكالات مثل بنك التنمية الآسيوي، وبنك أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي ومع البنك الأوروبي للتعمير والتنمية لدعم مشاريع التنمية في جميع أنحاء العالم.

وفيما يتعلق بالقطاع الهام قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما يمثله من ثورة في هذا الميدان، ليس سرا أن جمهورية الصين هي في طليعة هذا الميدان. وستكلم كثيرا عن الفجوة الرقمية الآخذة في الاتساع. وعلينا أن نعبر هذه الفجوة، وغني عن القول إن جمهورية الصين تعد أحد الأعمدة الكبرى لعبور هذه الفجوة.

كيف يمكن إذن استبعاد هذا البلد من أسرة الأمم المتحدة؟ وبالإضافة إلى ذلك، يستحيل علينا أن نفهم كيف يمكن أن تستبعد أمة تجارية رائدة مثل جمهورية الصين من القيام بدورها المشروع في مجتمع الأمم في عصر العولمة وتحرير التجارة هذا. إن جمهورية الصين هي من أكثر الأمثلة نجاحا في التنمية الاقتصادية في القرن العشرين. ولديها الآن الاقتصاد التاسع عشر ضمن أكبر الاقتصادات في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي وهي الدولة الرابعة عشرة بين أهم الدول التجارية في العالم. ولديها ثالث أكبر رصيد من احتياطي العملات الأجنبية في العالم.

بل وما يجدر التنويه به أكثر من ذلك، هو أن جمهورية الصين أوفدت على مدى السنين أكثر من عشرة آلاف خبير لتدريب الفنيين في العالم أجمع، خاصة في البلدان النامية. علاوة على أن جمهورية الصين توفر أيضا إغاثة في

العالم. وهي أيضا واحدا من أكثر البلدان تقدما في مجال التكنولوجيا والإلكترونيات والزراعة والطب.

جمهورية الصين في تايوان بلد صغير الحجم نسبيا، ولكنه من حيث الإنجازات الاجتماعية والاقتصادية والمالية والثقافية والتكنولوجية والعلمية، يعد في الواقع من القوى التي يحسب حسابها، كمصدر هائل للتأثير. ولقد ظل هذا البلد يناصر على الدوام كل ما تؤمن به منظمنا: مقاصدها ومبادئها وأهدافها ومراميها. وقيمها وأحلامها المشتركة. وجمهورية الصين لم تنبسط همتها. وعلينا بروح من الديمقراطية والعدالة أن نتيح لها أن ترفع علمها كدولة مستقلة أمام مبنى الأمم المتحدة هذا.

ويؤمن وفدي بإمانا راسخا بأن الأوان قد آن في هذه المناسبة التاريخية لقمة الألفية لاغتنام الفرص وإحراز التقدم بشأن القضايا التي تؤدي إلى انقسامنا، وأن نمضي قدما إلى الأمام ونتطلع إلى المستقبل بثقة بدلا من أن نعيش في الماضي، وندفن رؤوسنا في الرمال أو ندير رؤوسنا إلى الاتجاه الآخر. وإذا ما أمعنا النظر في الوثائق التي أعدت لقمة الألفية - سواء الوثيقة التي قدمها الأمين العام أو ورقة العمل التي أعدها الرئيس - فسيصبح أن جمهورية الصين في تايوان لديها الكثير الذي يمكن أن تقدمه بالنسبة لجميع القضايا المطروحة في تلك الوثائق الهامة تقريبا.

فلنأخذ مثلا مسألة حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الصالح. ويجدر التذكير بأن جمهورية الصين في تايوان أجرت الانتخابات الرئاسية الثانية في ١٨ آذار/مارس. وأن ما يقرب من ١٢,٨ مليون شخص، أي ٨٣ في المائة تقريبا ممن لهم حق التصويت في تايوان، شاركوا في هذه الانتخابات، التي تنافس فيها بحماس مرشحوون ينتمون إلى جميع الأحزاب السياسية. وقد فازت المعارضة في الانتخابات، مما أدى إلى انتقال لا مثيل له للسلطة من أحد

الدول المقسمة سلميا، فضلا عن إسهامه في تحقيق السلم والأمن الدوليين.

وبخلاف حالات الصراع في العالم، فإن القضاء على الفقر هو موضوع قريب من قلوبنا. والواقع أن الفقر ما زال يشكل التحدي الأول للتنمية البشرية المستدامة ونحن نستهل القرن الحادي والعشرين. وأود أن أشير في هذا الصدد، إلى أن غامبيا بدأت منذ ما يقرب من ثلاثة أسابيع دراسة استقصائية وطنية لفقر الأسر المعيشية في عام ١٩٩٨، وفي إعداد التقارير الوطنية الموجزة للتقييم التشاركي للفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٠. وقد كشفت الدراسة الاستقصائية للفقر أن أعلى معدل للفقر موجود بين الأسر المعيشية العاملة بالزراعة وفي القطاعات غير الرسمية، حيث وصلت النسبة إلى ٨٠ في المائة و ٨٥ في المائة على التوالي. وبعض الأسباب التي حُددت تمثلت في انخفاض عائد المحاصيل، وصعوبة الحصول على القروض، وقلة سقوط الأمطار، وانخفاض خصوبة التربة، والبطالة، وعدم كفاية الغذاء، وقلة الدخل لتلبية الاحتياجات الأساسية، والحالة الصحية السيئة، والافتقار إلى التعليم. ونحن نعتزم معالجة هذه الأسباب في إطار خطتنا الوطنية للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية المعروفة باسم رؤية غامبيا لعام ٢٠٢٠. ولذلك عزز رئيس جمهورية غامبيا استعمال الجرارات واستخدام الميكنة في حرث التربة واستعمال تقنيات الزراعة الحديثة بغية زيادة إنتاج الأرز والبقول السوداني وغيرهما من السلع الزراعية، في محاولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

ينبغي أيضا أن تتضمن جهود القضاء على الفقر، مكونا يتعلق بالصحة. والواقع، كما يذهب البنك الدولي بحق - أن التصاعد الكبير في النمو، بعيد الاحتمال إذا لم يحدث تحسين جذري في الثروة الإنسانية، وبصفة خاصة في الصحة العامة. ولهذا يرى وفدي أن مفهوم الحلف العالمي للقاحات والمناعة مفهوم جذاب خاصة فيما يتعلق بأهدافه

حالات الكوارث في جميع أنحاء العالم تصل قيمتها إلى بلايين الدولارات. وما برح هذا البلد يستجيب بصورة فورية وإيجابية لنداءات الأمم المتحدة بتقديم الإغاثة وإعادة التأهيل في حالات الكوارث للبلدان التي تعاني من الكوارث الطبيعية والحروب.

وسيكون من المفيد أيضا أن نتكلم عن العلاقات المتبادلة لبنين فحسب أن باب الحوار لم يغلق تماما بين جمهورية الصين في تايوان وجمهورية الصين الشعبية. والواقع أنه منذ عام ١٩٨٧ نظمت أكثر من ١٢ مليون زيارة وتم تبادل ١٠٠ مليون رسالة ومكالمة هاتفية. وفي العام الماضي وحده تم تبادل مليوني زيارة بينهما. ونلاحظ مع الارتياح الشديد أن التبادل التجاري بلغت قيمته ٢٧ بليون دولار. وهذه الأرقام لا تحتاج إلى إيضاح. وهذا ما يجعلنا نعتقد بأننا ينبغي ألا نكتفي بأن نحيط علما فحسب بإشارات المصالحة بين جمهورية الصين في تايوان تجاه جمهورية الصين الشعبية، بل وأن نؤيدها أيضا، لا سيما الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة لمتابعة جهود المصالحة المتبادلة دون النص على أي شروط مسبقة، أو على شكل المؤتمر أو مكان انعقاده. بل ذهب الرئيس الجديد المنتخب لجمهورية الصين في تايوان إلى أبعد من ذلك، بالإعراب عن الأمل في أن يحترم زعماء جمهورية الصين في تايوان وجمهورية الصين الشعبية الاختيار الحر للشعب في كلا الجانبين وأن يعملوا معا لتسوية مسألة صين واحدة في المستقبل.

وفي الوقت الذي يجري فيه العمل لتحقيق هذا الهدف، علينا نحن في الأمم المتحدة، أن نساعد هذه العملية بالنظر في كيفية مشاركة جانبي مضيق تايوان في الأمم المتحدة في نفس الوقت. ونحن واثقون، كما كان الحال في ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية السابقتين، أن التمثيل المتوازي للدول المقسمة في الأمم المتحدة - يمكن أن يؤدي إلى توحيد

الذي سيعقد في آذار/مارس عام ٢٠٠١. ويؤيد وفدي تأييدا كاملا اقتراح الأمين العام بحث البلدان المصنعة على أن تنظر في منح صادرات أقل البلدان نموا فرصة الدخول إلى الأسواق دون رسوم جمركية ودون التقييد بخصص.

وفي تناول المشاكل المحددة لأقل البلدان نموا ينبغي أن أضيف أن من الضروري أن تبذل جهود إضافية لمعالجة عبء الديون المفرط على نحو أعم، وذلك بدلا من جعل هذا النهج قاصرا على عدد مختار من البلدان، حسبما يرد في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ومن المؤسف أننا نلاحظ أن جهود المجتمع الدولي لحل مشاكل الديون الخارجية لأفريقيا تظل قاصرة عن تحقيق النتائج المطلوبة. كذلك فإن اعتماد مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والجهود الدولية التي تكمل هذه المبادرة لا تزال قاصرة أيضا عن تحقيق الهدف المتوقع وهو الإلغاء الكامل للديون المستحقة على جميع البلدان النامية. وما لم يحدث ذلك سيظل عبء الديون يؤثر تأثيرا سلبيا على توفر الموارد الكافية لتمويل الانتعاش الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

إن مهمة بناء السلم وصنع السلم على المستويين الوطني والدولي، والمهام الأخرى داخل ولاية الأمم المتحدة تيسر لأننا محظوظون بوجود منظمة مثل الأمم المتحدة توفر الإطار اللازم لهذه الجهود. وكما قال الأمين العام بحق في تقريره "نحن الشعوب" فإن الأمم المتحدة هي:

"الهيئة الوحيدة من نوعها ذات العضوية العالمية والنطاق الشامل، والتي يغطي اهتمامها مجالات عديدة من النشاط البشري. وهي سمات تجعلها محفلا مفيدا بشكل فريد، لتبادل المعلومات، وإجراء المفاوضات، ووضع المعايير، والإعراب عن التوقعات، وتنسيق سلوك الدول وسلوك غيرها من

الاستراتيجية. وفي هذا المنعطف اسمحوا لي أن أشيد بمؤسسة بيل وماليندا غيتس لإسهامها الكريم في تقديم اللقاحات في أكثر البلدان فقرا ودعم الأبحاث الرامية إلى تطوير اللقاحات.

وأشير بصفة خاصة إلى البحث في مجال الملاريا. ويشرفني أن أذكر أن مجلس البحث الطبي في غامبيا يتلقى دائما الدعم والتشجيع من حكومتي. لقد تراكت لدى مجلس البحث الطبي طيلة السنوات مجموعة من الخبرات والتجارب. وأثق في أن الحلف العالمي يمكن أن يستخدم هذه الخبرات والتجارب في الاضطلاع بولايته الخاصة.

وبالنسبة لنا في غرب أفريقيا فإن القضاء على الملاريا من بين أولوياتنا العالية. وقد اجتمعنا، وبصفة خاصة غامبيا والسنغال وغينيا - بيساو وجمهورية غينيا على المستوى دون الإقليمي لتنفيذ استراتيجية منظمة الصحة العالمية لرد الملاريا على أعقابها، ولتطوير وسائل أخرى وقائية وعلاجية تنفذ على المستوى الوطني.

إن التقدم الأخير في علم الإنسان من خلال النجاح في حل شفرة خريطة الجينات البشرية، والاحتمالات المشرقة لعلم الجينات سيسمح بتطوير اللقاحات والأدوية لعلاج الأمراض الفتاكة في جميع أنحاء العالم. ومما يزيد دهشتنا بشأن التقدم العلمي الكبير هذا، أنه يؤكد من جديد على إنسانيتنا المشتركة. والواقع أن لغة كتاب الحياة للبشر واحدة لجميع الشعوب بصرف النظر عن الجنس أو الدين أو المنطقة.

وفي جهودنا لجعل العالم مكانا أفضل للبشرية نحتاج أيضا إلى اعتماد نهج أحدث بشأن قضايا التنمية الاقتصادية وأشير على سبيل المثال إلى موضوع تخفيف عبء الديون والوصول إلى التجارة والمساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل من أجل التنمية. ونظرا لأن غامبيا من بين أقل البلدان نموا فإنها تتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

نحو أفضل في القرن الحادي والعشرين إذا ما توفرت لدينا الإرادة السياسية لتعزيز المنظمة حتى تتمكن من الاضطلاع بمهمتها الصعبة - ولكن غير المستحيلة - التي تتمثل في جعل هذا العالم مكانا أفضل لجميع الأمم. هذا هو الأمل الذي يراود بلدي. ونثق بأننا جميعا قادرون على تحقيقه.

ينبغي أن نظل متفائلين لأننا نعرف، كما اعتاد البروفيسور بيير - هنري سيمون أن يقول في محاضراته بالسربون، إن الحياة تبدأ على الجانب الآخر من اليأس. لقد أنشئت الأمم المتحدة في خضم اليأس كمالاذ للأمل والسلم والتقدم والعدالة للجميع. وينبغي أن نظل لنا جميعا، في مناخ من العدالة والثقة، ملتجأ آمنا خاليا من قسوة وألم العالم الخارجي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): طلب أحد الوفود الكلمة لممارسة حق الرد. وأذكر الأعضاء بأن البيانات التي تلقى ممارسة لحق الرد محددة بعشر دقائق في البيان الأول وبخمس دقائق في البيان الثاني وتدي بها الوفود من مقاعدها. أعطي الكلمة لممثل غينيا.

السيد سو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): استمع وفدي بدهشة إلى البيان المغرض الذي لا أساس له من الصحة الذي أدلى به وزير خارجية ليريا بشأن تنمية العلاقات بين غينيا ولييريا، البلد الجار الشقيق. وتود حكومة غينيا من خلالي أن تذكّر الأعضاء بجميع التضحيات التي قدمناها لإنهاء الإبادة الجماعية والحرب الأهلية في ليريا تمشيا مع سياستنا القائمة على السلم وحسن الجوار وتأييد عملية المصالحة في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

لقد كانت حكومة غينيا كريمة في ترحيبها بقدم ما يزيد على ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ ليريا على أراضيها على مدى السنوات العشر الماضية، وهي ما زالت ترحب بهم. وينبغي التشديد على أن هؤلاء اللاجئين يندمجون في الأسرة

الجهات الفاعلة، واتباع خطط عمل مشتركة. (A/54/2000، ص ٨)

ومن المؤسف أن المنظمة لم تكن دائما قادرة على الاضطلاع على نحو فعال بدورها في حفظ السلام وغيره من الأدوار الهامة الأخرى. ويرجع ذلك أساسا إلى قلة مواردها المالية. لذلك، فإذا أخذت الأمم المتحدة على عاتقها القيام بالدور الهام الذي وضعه لها الآباء المؤسسون في المقام الأول، وهو تلبية احتياجات شعوب العالم، فيجب علينا نحن الدول الأعضاء أن نوفر لها الموارد المالية وغيرها من الموارد الأخرى الضرورية. فمن المتوقع أن تلعب الأمم المتحدة دورا كبيرا في القرن الحادي والعشرين.

وفضلا عن تزويد المنظمة بالموارد الضرورية ستكون هناك حاجة للقيام ببعض الإصلاحات وخاصة في مجلس الأمن. ويجب أن نبدأ بجعل العضوية أكثر تعبيرا عن حقائق اليوم. وأي إصلاح في مجلس الأمن يجب أن يبدأ أولا وقبل كل شيء بمعالجة المفارقة الخطيرة التي تستبعد أفريقيا من فئة العضوية الدائمة في الوقت الحالي. هذا أمر يجب أن يصحح. ويجب إعطاء أفريقيا مقعدين دائمين على الأقل إذا أردنا وعندما نريد أن نصلح مجلس الأمن. وفي منظمة مثل منظمنا يعتبر حق النقض عصيانا ضد الديمقراطية. ويجب على الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن أن يتفهموا أن الحالة الراهنة غير منصفة وسيكون تفهمهم هذا علامة على إحساسهم بالإنصاف والعدالة. وسنعرف عندئذ أنهم أيضا يريدون مجلسا يقوم على الاحترام المتبادل والتعاون الأخوي في خدمة الإنسانية جمعاء.

في الختام أود أن أؤكد مرة أخرى أن الأمم المتحدة هي أفضل تراث تركه الآباء المؤسسون لشعوب العالم. فقد خدمتنا جيدا على نحو معقول في السنوات الـ ٥٥ الماضية، كأمم كبيرة وصغيرة، غنية وفقيرة. ويمكنها أن تخدمنا على

جمهورية غينيا ألقاها. وأود أن أشدد على أن رئيس جمهورية غينيا، الجنرال لانسانا كونتي، رجل سلام وصاحب رأي وأن حكومة غينيا لم تتخذ سوى خطوات وقائية لإبطال أثر التمرد، وهي تعمل بالتعاون مع مفوضية شؤون اللاجئين على التمييز بين اللاجئين الحقيقيين والتمرديين المسلحين.

إن هجوم التمرديين على ماسينتا، الذي استهدف الشباب الصغار والنساء والأطفال وقطاعات المجتمع المدني الأخرى التي لا حول لها ولا قوة، فضلا عن مسؤولي مفوضية شؤون اللاجئين، سلط الضوء على أهمية الخطوات الجارية اتخاذها من قبل حكومة غينيا، فضلا عن ضرورة قيام المجتمع الدولي بتقييم سليم لخطورة الأحداث الجارية في غينيا، ومن ثم إدانة الحكومة الليبرية على مسؤوليتها في هذا الصدد.

وقد أبلغت حكومتي مجلس الأمن بهذه الحقائق، وأعرب رئيس المجلس بالأمس عن إدانته للهجوم الذي شنه المتمردون على غينيا وطالب باحترام سيادة جمهورية غينيا وسلامتها الإقليمية. ووفد غينيا، حرصا منه على إبقاء الجمعية على علم كامل بالحقيقة وتحديد المدبرين والمنفذين لهذا العمل العدواني على بلده، يهيب مرة أخرى بالجمعية العامة ومجلس الأمن أن يرسلوا، بأسرع ما يمكن، بعثة لتقصي الحقائق إلى جمهورية غينيا. وما زلنا على اقتناع بأن النقب سيكشف أمام الرأي العام في أفريقيا والمجتمع الدولي بأسره، بعد إرسال هذه البعثة، عن مسؤولية حكومة ليبريا إزاء تخريب عملية السلام والمصالحة في هذه المنطقة دون الإقليمية.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠

الغينية، وأنهم لم يعربوا قط عن الشكوى من الاستقبال الذي يلقونه في غينيا. كما أعرب المجتمع الدولي طوال هذه الفترة الطويلة عن ارتياحه للترحيب المثالي الذي يلقيه اللاجئون في غينيا. وهكذا تؤكد غينيا من جديد احترامها لالتزاماتها الدولية وامتنالها لمبدأ حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، بوصفها من الدول الموقعة على اتفاقيات جنيف واتفاقيات منظمة الوحدة الأفريقية المتعلقة باللاجئين.

ومن ناحية أخرى، كان مجلس الأمن مصيبا عندما فرض حظرا على الأسلحة القادمة من ليبريا. فميل السلطات في مونروفيا إلى القتال وتورطها في الاتجار بالماس والأسلحة الخفيفة من الأمور المعروفة للجميع. ولم تتم بعد تسوية أمر الحرب في سيراليون لأن مونروفيا تدعم التمرديين الذين يرتكبون أعمال الإبادة الجماعية في سيراليون وتستخدمهم لزعزعة الاستقرار في هذه المنطقة دون الإقليمية، في سيراليون وفي غينيا، فضلا عن زعزعته في مناطق أخرى.

والإنكار لن يخلي السلطات الليبرية من مسؤولياتها. وأود التأكيد على أن الهجوم الأخير على بلدة ماسينتا في غينيا منذ ثلاثة أيام، والذي قُتل أثناءه بطريقة وحشية أحد موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كان مدبرا من قبل مونروفيا. فقد أسرت القوات المسلحة الغينية خلال هذا الهجوم الوحشي بعض المعتدين، ومنهم بعض عناصر التمرديين التي تغلغت في صفوف اللاجئين، وكانوا قد قدموا بالتأكد من ليبريا؛ فالحدود لا تبعد سوى كيلومترات قليلة عن ماسينتا. وسيقدم للمجتمع الدولي الدليل الدامغ على تورط حكومة ليبريا في الدور الذي تضطلع به لزعزعة الاستقرار في غرب أفريقيا.

وفي هذا السياق، يعرب وفدي عن رفضه التام للصورة الخاطئة المتسمة بالتشويش المتعمد التي قدمها الوزير الليبري عن الأحداث فيما يتعلق بخطبة يُدعى أن رئيس